وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس :مدخل للاقتصاد

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنه أولى جذع مشترك

من إعداد الدكتور:

د. عبد الجليل هويدي

أستاذ محاضر –أ– بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بجامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي

السنة الجامعية 2026/2025

فهرس المحتويات

مقدمة **5**

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد **7**

تمهيد: 7

المطلب الأول: مفهوم علم الاقتصاد 7

المطلب الثاني: أهداف علم الاقتصاد 9

المطلب الثالث: مناهج البحث العلمي في الاقتصاد 10

المطلب الرابع: أساليب التحليل الاقتصادي 12

المطلب الخامس: أنواع التحليل الاقتصادي 13

المطلب السادس: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى 14

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية **18**

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية 18

المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية 20

المطلب الثالث: أركان المشكلة الاقتصادية 21

المطلب الرابع: حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية 25

المحور الثالث: الأعوان الاقتصاديون **30**

المطلب الأول: تعريف العون الاقتصادي 30

المطلب الثاني: تصنيف الأعوان الاقتصاديون 30

المحور الرابع: الإنتاج والتوزيع **33**

المطلب الأول: الإنتاج 33

المطلب الثاني: نشاط التوزيع 42

المحور الخامس: الاستهلاك والادخار 45

المطلب الأول: الاستهلاك 45

المطلب الثاني: الادخار 52

المحور السادس: الاستثمار 61

المطلب الأول: تعريف الاستثمار: 61

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار: 62

المطلب الثالث: محددات الاستثمار (العوامل المؤثرة): 66

المحور السابع: المؤسسات الاقتصادية 70

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية 70

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية 70

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات 71

المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية 74

المطلب الأول: النظام الاقتصادي 74

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية 83

المحور التاسع: النقود 89

المطلب الأول: ماهية النقود 89

المطلب الثاني: وظائف النقود 90

المطلب الثالث: أشكال النقود وأنواعها 91

المحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى 93

المطلب الأول: التضخم 93

المطلب الثاني: البطالة.....103

المحور الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية 108

المطلب الأول: المؤسسات الإقتصادية الدولية.....106

المطلب الثاني: التكتلات الإقتصادية الإقليمية 115

قائمة المراجع..... 124

مقدمة

تعتبر الثقافة الاقتصادية أحد المتطلبات الأساسية للقارئ العادي بوجه عام والدارسين للعلوم الاجتماعية بوجه خاص، ويُعد علم الاقتصاد أحد جوانب العلوم الاجتماعية المهمة ذلك أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الإنساني الخاص والعام بحيث أن مواضيعه لها علاقة مباشرة في كثير من الأحيان بالحياة العامة للإنسان ومختلف النشاطات التي يمارسها والظواهر الاجتماعية التي يعايشها في مختلف ميادين حركته الانتاج؛ التبادل والتوزيع الاستهلاك؛ الادخار والاستثمار، بحيث أن علم الاقتصاد يعمل بشكل مستمر على دراسة حاجات ورغبات الأفراد المستمرة والمتجددة في ظل محدودية الموارد المتاحة اللازمة لتلبية تلك الحاجات، حتى يضمن آلية تحقيق مناسبة لهما توفر سهولة تطبيق العملية الاقتصادية على حياة أفراد المجتمعات المختلفة وتحقق مستوى التوازن بين هتين الحقيقتين.

محاولة للإلمام بمختلف مواضيع علم الاقتصاد جاءت هذه المطبوعة وفق عرض شامل مبسط في ثلاث عشر محور وفق أسس منهجية، تراعي ما جاء في البرنامج الوزاري المعتمد للمقياس، كالآتي:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

المحور الثالث: الأعوان الاقتصاديون

المحور الرابع:الإنتاج والتوزيع

المحور الخامس: الاستهلاك والادخار

المحور السادس: الاستثمار

المحور السابع: المؤسسات الاقتصادية

المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

المحور التاسع: النقود

المحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى

المحور الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

وإنني بتقديم هذه المطبوعة أمل أن تحقق الفائدة المرجوة منها للقراء المهتمين بالدراسات الاقتصادية عامة ولطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير خاصة.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول علم الاقتصاد

تمهيد:

لقد ارتبط علم الاقتصاد بشكل وثيق بتطور المجتمعات البشرية، حيث يسعى إلى دراسة واكتشاف القوانين التي تتحكم في مختلف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ثم يعمل على إيجاد القواعد والوسائل التي تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتلبية أقصى الحاجات.

المطلب الأول: مفهوم علم الاقتصاد

إن كلمة اقتصاد "Economics" مشتقة من الكلمتين اليونانيتين إيكوس"Ecos" وتعني منزل و"Nomos" وتعني "قانون "أي أن كلمة اقتصاد تعني "قانون المنزل" أو الاقتصاد المنزلي. ثم جاء الكاتب "انطوان دي مونتكرتيان" عام 1615م واستعمل اصطلاح الاقتصاد السياسي ويقصد به اقتصاديات الدولة" لأنه كان يهتم بمالية الدولة.

وبقي اصطلاح الاقتصاد السياسي مستعملا حتى جاء كتاب "الفريد مارشال" عام 1890م بعنوان "مبادئ الاقتصاد " الذي أزاح به اصطلاح الاقتصاد السياسي وأحل محله اصطلاح الإقتصاد.

ولقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي وذلك بسبب تنوع وتطور الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين تزامنا مع تطور المجتمعات البشرية على مر العصور. وفيما يلي نستعرض بعضا من هذه التعاريف:

- **تعريف آدم سميث:**"هو العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها".
- **تعريف الفريد مارشال:**"العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها العادية، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات".

- **تعريف بول ساموليسون:** "علم الاقتصاد هو دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها".
- **تعريف ميلتون فريدمان:** "الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية وفهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع".

* هوذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يحاول دراسة السلوك الإنساني، من حيث محاولة توزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة، وكونه من العلوم الاجتماعية فانه يركز دراساته على الظواهر الإنسانية المتجسدة في مختلف العلاقات والسلوكات التي تتحدد في إطار الأنشطة الاقتصادية من الإنتاج إلى التوزيع والتبادل والاستهلاك.

* أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يختص بدراسة كيفية توظيف علم الاقتصاد هو الموارد الاقتصادية أو عناصر (الإنتاج العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية) لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة.

*** التعريف عند الاشتراكيين:**

يركز الاشتراكيين في نظرتهم لعلم الاقتصاد على الجوانب الاجتماعية لهذا العلم، القائمة على العدالة وتنظيم العلاقات الاجتماعية التي تنتج عن عمليات إنتاج السلع وإشباع الحاجات، وهذا بناء على تفسيرهم للنشاط الاقتصادي على أنه محصلة تفاعل الأفراد فيما بينهم وبين الطبيعة والتي تنتج نوعين من العلاقات، علاقة الإنسان بالإنسان في الإطار الإنتاجي وعلاقة الإنسان بالطبيعة، ومن ابرز التعاريف في هذا الإطار نجد:

* **تعريف كارل ماركس:** ينظر إليه على انه العلم الذي يهتم بدراسة النشاط الاقتصادي ضمن تدخل الأفراد في علاقات اجتماعية والتي تربطهم بميدان الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أي انه يركز على العلاقات التي تنتج عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية الأساسية والمتمثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

* **لنين:** يعرفه على انه علم لا يهتم بالإنتاج بل بعلاقات الأفراد الاجتماعية والناتجة عن الإنتاج، أي داخل الكيان الاجتماعي للإنتاج، فهو علم التطور التاريخي لكيان الإنتاج الاجتماعي، بمعنى انه يدرس القوانين التي تحكم الإنتاج وتوزيع الخيرات المادية على أفراد المجتمع وذلك في مختلف مراحل تطور الإنتاج.

من خلال ما سبق يمكن تعريف علم الاقتصاد على انه ذلك العلم الذي يدرس النشاط الاقتصادي للإنسان ومختلف العلاقات والظواهر التي تنتج عنه سواء بين الإنسان والإنسان أو بين الإنسان والطبيعة، وكذا العلاقات الناشئة بين مختلف متغيرات وعناصر النشاط الاقتصادي، فهو ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذي يهتم بدراسة الظواهر والسلوكات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الثاني: أهداف علم الاقتصاد

تواجه الأمم على اختلاف أنواعها مشاكل وتحديات متعددة ذات صبغة اقتصادية، إذا فانه من الأهمية بمكان التعرف على طبيعة هذه المشاكل وتقييمها والعمل على معالجتها، ومن أبرز تلك المشاكل نذكر البطالة والتضخم والركود الاقتصادي والفقر والتخلف وغيرها من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني منها البشرية، ولقد اهتم المفكرون والباحثين في مجال الاقتصاد بهذه القضايا، وحاولوا معالجتها وإيجاد لها الحلول المناسبة كما سعوا إلى فهم وتفسير السلوك الاقتصادي للإنسان. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار جوهر اهتمام علم الاقتصاد هو محاولة إيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل والسعي لتجنب الوقوع فيها وعليه تظهر مجالات وجوانب دراسته للظواهر على النحو الآتي:

* فهم وتفسير السلوك الاقتصادي والتنبؤ به أي ذلك السلوك الخاص بسعيه لتلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد النادرة نسبيا.

* التعرف على المشكلة الاقتصادية ومعالجتها التخفيف من حدتها أي البحث عن الأساليب والطرق المثلى لمعالجة تلك المشكلة.

* فهم وتفسير العلاقات الاقتصادية بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة.

* البحث في سبل التنمية الاقتصادية وعوامل تحقيقها وطرق تحسين مستويات المعيشة للمجتمع.

* التعرف على العلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر وتفسيرها.

* فهم وتفسير المشكلات والأزمات الاقتصادية وحلها ومعالجتها.

وعموما يسعى علم الاقتصاد إلى دراسة السلوك الاقتصادي بما يتضمنه من ظواهر جزئية وكلية ومشكلات كما هي في الواقع وكما ينبغي أن تكون عليه والذي يرتبط بدراسة الكفاءة الاقتصادية في استغلال وتوزيع الموارد الاقتصادية النادرة بشكل عقلاني دراسة النمو الاقتصادي أي الزيادة في كمية الإنتاج المبني على تطوير القدرات الإنتاجية الاستقرار الاقتصادي أي ثبات الأسعار والحد من ارتفاعها بشكل غير طبيعي، كما يدرس العدالة في توزيع الدخل سواء كان قبل الإنتاج أو بعده، بما يضمن تحقيق العدالة ويجعله محفزا على النشاط وبذل جهد أكثر.

المطلب الثالث: مناهج البحث العلمي في الاقتصاد

تختلف العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية من ناحية عدم إمكانية إجراء اختبارات وتجارب في المختبر تحت ظروف محددة، لفهم ومعرفة السبب المحدد الذي أدى إلى نتيجة معينة والمنهج البحث العلمي هو فرع من فروع المعرفة البشرية، فيتمثل في الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما للتوصل إلى قانون عام أو أن المنهج هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا، بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة. فهو إذن مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة والمنهج الاقتصادي هو طريقة ومبادئ ومفاهيم اقتصادية. فالطريقة تشير إلى طرق الاستقراء والاستنتاج والمقارنة، في ما تشير المبادئ إلى مجموعة العناصر التي يتصف بالثبات خلال استخدام أما المفاهيم الاقتصادية في مجموعة المعاني الاقتصادية التي تساهم في شرح الظواهر الاقتصادية.

إن منهجية البحث العلمي في الاقتصاد تعتمد على منهجين هما:

أولا–المنهج الاستنباطي: تمثل إحدى طرق البحث، والاستنباط أو التحليل النظري فهي تمثل طريقة بناء النماذج حيث نبدأ من مجموعة معينة من الفروض وعندئذ نعلل منطقيا هذه الفروض لنصل إلى تعميمات ومبادئ تستتبع من الفروض الموضوعة.

وفي التحليل النظري يمكن الاعتماد على إقامة النماذج أو دراسة العلاقة ما بين متغيرين، مع إمساك كافة المتغيرات الأخرى ثابتة. هذا هو فرض " مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها". فمثلا في تحليل الطلب سندرس العلاقة بين ثمن إحدى السلع والكمية المطلوبة منها، مع إمساك كل شيء ثابت بالطبع هناكعوامل أخرى تؤثر على الكمية المطلوبة، كل منها يجب أن يدرس، ولكن عن طريق إمساك هذه العوامل الأخرى ثابتة، فإننا نستطيع بسهولة أكثر أن ندرس العلاقة الدالية ما بين ثمن إحدى السلع والكمية المطلوبة منها.

والتحليل الاستنباطي يمدنا إذن بنظريات أو تعميمات وهذه يجب أن تختبر عادة عن طريق الدراسات التطبيقية.

ثانيا–في المنهج الاستقرائي: وهي تمثل الطريقة الثانية في البحث أو هي الدراسة التطبيقية، وتبدأ مثل هذه الدراسات "الحقائق" أو بيانات إحصائية مشاهدة، وعن طريق التحليل المنظم (الفرضيات واختبارها)، ثم نتوصل على تعميمات أو مبادئ تطبيقية. والأمثلة عن التحليلات التطبيقية هي الدراسات الإحصائية عن العلاقة بين الثمن والكمية المشتراه.

إن استخدام التحليل الاستنباطي والتحليل الاستقرائي قد يتمخض عن تعميمات تمدنا بفهم أفضل لعمل النظام الاقتصادي، حيث تفرض على الباحث إتباع أي من الطريقتين فيتفسير الظواهر الاقتصادية، إلا أن الطريقة المثلى هي التي تجمع بين المنهجين، وتمكننا من أن نتنبأ بنتيجة أنواع معينة من المواقف.

المطلب الرابع: أساليب التحليل الاقتصادي

إن علم الاقتصاد الحديث بحاجة إلى التعرف على مجموعة من أدوات التحليل الاقتصادي التي تمهد لجعل تفكيره اقتصاديا، وتنمي قدراته التحليلية، من خلال استخدام الأدوات الآتية:

أولا-الأسلوب الوصفي Descriptive: تستند هذا الأسلوب على تحليل الظواهر الاقتصادية وصفيا، بما يجعل الباحث معرضا لأخطاء التناقض المنطقي، واحتمالات عدم وجود ربط بين الظواهر الاقتصادية المبحوثة إلا أنه يمكن أن يستفاد من هذا الأسلوب في ظل العجز عن صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل رياضي.

ثانيا-الأسلوب الرياضي Mathematical: تعتمد هذا الأسلوب على صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل معادلات رياضية للتعبير عن الظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، وتجدر الإشارةإلى أن الاقتصادي يجب أن يتجنب الإسهاب في استخدام الرياضيات لأن ذلك يفقد الاقتصاد طبيعته الاجتماعية ويسمى العلم الذي يدرس الاقتصاد ويستخدم الرياضيات في تفسير الظواهر الاقتصادية بـ الاقتصاد الرياضي.

ثالثا-الأسلوب القياسي Econometric: إن الاقتصاد الرياضي يعتمد على النظرية الاقتصادية في صياغة العلاقات بين الظواهر الاقتصادية بشكل دالي، أما الطريقة القياسية فهي تقوم بإيجاد تلك العلاقات بشكل كمي. لذا فإنها تعتمد على الرياضيات والإحصاء والنظرية الاقتصادية ويسمى العلم الذي يدرس الاقتصاد ويستخدم الرياضيات والإحصاء في تفسير الظواهر الاقتصادية بـ الاقتصاد القياسي.

رابعا-الأسلوب البياني Graphical: ويعتمد هذا الأسلوب كثيرا على استخدام الخطوط البيانية والأشكال البيانية الأخرى، مثل الأعمدة البيانية والقطاعات الدائرية وغيرها، لتمثيل الظواهر الاقتصادية المدروسة وبيان نسبتها إلى بعضها وعلاقتها ببعضها.

ومن المهم أن نذكر أن إتباع هذا الأسلوب أو ذاك يتعلق بطبيعة الدراسة وبالغاية المرجوة منها وبمدى توفر البيانات حولها وبالخلفية العلمية للباحث وغير ذلك.

المطلب الخامس: أنواع التحليل الاقتصادي

لمعالجة مشكلة اقتصادية معينة يلجأ الاقتصاديون إلى دراسة الظاهرة في الوحدات الاقتصادية بطريقة مجتمعة أو بدراسة سلوك كل وحدة على حدى، لذا نلاحظ بأن علم الاقتصاد ينقسم إلى نوعين من التحليل: التحليل الاقتصادي الكلي والتحليل الاقتصادي الوحدوي (الجزئي).

أولا-التحليل الاقتصادي الكلي (التجميعي)

هو ذلك النوع من التحليل الذي يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية على المستوى التجميعي، أي مستوى المجتمع ككل (الوطني) أو الإقليمي أو الدولي، فهو يقوم بدراسة عمل الوحدات الاقتصادية كوحدة واحدة. على السبيل المثال فإنه يدرس الدخل الوطني والاستهلاك الكلي الطلب الكلي والعرض الكلي، الادخار الكلي والاستثمار الكلي معدل الفائدة تضخم تشغيل والبطالة سياسة المالية والنقدية، التجارة الخارجية من صادرات ومستوردات السلع والخدمات، كما يدرس الناتج القومي والعوامل التي تحدد الأسعار بالإضافة إلى الأمور ذات الأثر الكلي. هذا كله يعرفنا بأهم العوامل المؤثرة في الاستقرار الاقتصادي في ظل العديد من الاقتصاد المغلق أو المفتوح.

ثانيا-التحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي)

هو ذلك النوع من التحليل الذي يستخدم لمعالجة المشاكل أو الظواهر الاقتصادية على المستوى الجزئي أي على مستوى الفرد والعائلة والمشروع، مثال ذلك: مشكلة تحديد السعر لسلعة أو خدمة معينة أو تحديد الوضع التوازني للمستهلك أو للمشروع حسب الأسواق المختلفة، وقد أعطي هذا النوع من التحليل اهتماماً أكثر في فترة المدرسة الكلاسيكية ولا زال يحتل مكاناً هاماً في التحليل الاقتصادي.

المطلب السادس: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

أولا-علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع الريف وكذلك الديانات. ولقد بين شومبيوتر العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال " إن التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه ".

فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي.

مثل دراسة حالة الفقر المناطق الريف في أي بلد فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعيالسائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم.

ثانيا-علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية، فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية فمما لا شك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق وذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثراً بها ومؤثراً فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف طويلاً "بالاقتصاد السياسي".

كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية عندما يتخذون قراراتمعينة، فهناك ثورات قامت بدوافع اقتصادية؛ كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثراً واضحاً بالأوضاع الاقتصادية.

ثالثا-علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

إن علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا، فعلم الاقتصاد له علاقة بعلم التاريخ وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين لدراسة التاريخ للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم.

إن عالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي، وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية. كما أن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية.

رابعا-علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

يصعب على الباحث الاقتصادي أو واضع السياسة الاقتصادية أن يدرس الظواهرالاقتصادية بدون الاستعانة بالإحصائيات والبيانات الرقمية فعلم الإحصاء يبحث في طرق قياس وتحليل الظواهر والحقائق رقمياً ثم يعرضها في صورة مبسطة لتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين القوانين التي تخضع لها.

الإحصاء هو العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، فهنا يظهر الربط حيث أن دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها.

خامسا-علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مععددكبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهم بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج والنمو الاقتصادي والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية. ويعتمد الاقتصادي في أحيان كثيرة أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل أو الربح فانه يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك. ومع تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي (MathematicalEconomics). وكذلك الاقتصاد القياسي (Econometrics) الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء.

سادسا-علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك والباحث الاقتصادي يهتم كثيراً بمعرفة سلوك الفرد في الإنفاق والاختيار وحاجاته، لذلك فهو يستعين بعلم النفس كي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك.

سابعا-علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك إيجار بيع شراء...) إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات بين الأفراد والجماعات والدول. وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالاعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

ثامنا-علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا:

يبحث علم الجغرافيا في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية. ويأتي دور علم الاقتصاد للاستفادة من هذا العلم بما يخدم أغراض علم الاقتصاد. وهنا يجب أن نوضح علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان؛ حيث يصف علم السكان أوضاع السكان المختلفة (توزيع السكان، الحجم، النمو المواليد الوفيات الهجرة) وينشر معلومات هامة وكبيرة تهم الباحث والمخطط الاقتصادي الذي يسعى لدراسة المجتمع وبحث قدراته واحتياجاته ويؤثر علم الاقتصاد على السكان من خلال معالجة متطلبات السكان وتنظيم نشاطاتهم الاقتصادية.

المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات في عدم القدرة على إشباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساساً إلى ندرة الموارد وعوامل الإنتاج ولا نهائية الحاجات. فلو توافرت هذه دائماً وبالقدر المطلوب لإنتاج السلع والخدمات الكافية لإشباع الاحتياجات البشرية إشباعاً تاماً لزالت المشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المشكلة الاقتصادية

يمكن تعرف المشكلة الاقتصادية بأنها (عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج)أما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها أو حدة هذه المشكلة وآثارها السلبية.

فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية relative scarcity. للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتعددة باستمرار وتعرف المشكلة الاقتصادية بأنها (عام مقدرة المجمع على تلبية حاجات أفراده التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية).

ونختار تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها عدم قدرة المجتمع على تلبية كل احتياجاته ورغباته والخدمات المحدودة مما يدفعه إلى الاختيار.

اللانهائية من السلع فهذا التعريف يحتوي على كل أركان المشكلة الاقتصادية وهي ندرة الموارد ولا نهائية الحاجات والاختيار.

نظرة موجزة عن المشكلة الاقتصادية:

تتميز طبيعة الإنسان بأن له رغبات متنوعة يتوق إلى إشباعها وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة، فكلما أشبع الإنسان رغبة تثور رغبات أخرى وإشباع هذه الرغبات يتأتى بالحصول على السلع والخدمات فحاجة الإنسان إلى السلع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الإنسان كالغذاء اللباس، وبغريزته في حب التقليد والمحاكاة كما أن العصر الذي يوجد فيه الإنسان له احتياجات من السلع والخدمات مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في العصور السابقة، أي أن المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان تختلف في احتياجاتها من مرحلة لأخرى. وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة اقتصادياً أو متخلفة. فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أركانها (أسبابها) ولا في عناصرها من مجتمع لآخر.

فالمشكلة الاقتصادية تنشأ من هذه العناصر محدودية الموارد وعدم محدودية الحاجات وهذه الأركان يكاد يتفق عليها علماء الاقتصاد الرأسمالي. يقول الدكتور جيمسجوارتيني: (كما كانت الموارد الإنتاجية التي تستخدم في أنتاج السلعمحدودة، فأن السلع والخدمات تعتبر محدودة أيضاً، وعلى العكس من ذلك فأن رغبات الإنسان واحتياجاته غير محدودة في الواقع. وهذه الحقائق تضع أمامنا عنصرين أساسين في علم الاقتصاد وهما الندرة والاختيار).

ويجب أن نعلم عند حديثنا عن المشكلة الاقتصادية أنها ذات طابع نسبي وليس مطلق ويتحلى ذلك فيما يلي:

-أن الندرة كمحرك لنشأة المشكلة الاقتصادية تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، أي أنها مسالة نسبية.

–فالنفط مثلاً قد ينتج بكمياتٍ كبيرة ومع ذلك يظل سلعة نادرة تدخل في نطاق المشكلة الاقتصادية وذلك ببساطة لأن الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه على الرغم من ضخامته وحيث أن المشكلة الاقتصادية نسبية الطابع فأنه يمكن مواجهتها إما عن طريق زيادة الموارد أو تقليل الحاجات أو بذل الجهد في الاتجاهين معاً.

–أن المشكلة الاقتصادية كنتيجة مترتبة على ظاهرة الندرة وأن كانت تثور في كافة المجتمعات أياً كانت درجة تقدمها،وأياً كانت طبيعة النظام الاقتصادي المطبق بها. فإن درجة حدتها والقدرة على مواجهتها تختلف من مجتمع لآخر.

فالمشكلة الاقتصادية تكون أكثر حدة في المجتمعات المتخلفة إذا ما قورنت بالبلدان الصناعية المتقدمة، وكذلك فأن المجتمع الذي يأخذ بالتخطيط الاقتصادي أقدر نسبياً على مواجهة المشكلة الاقتصادية.

المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية

هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تواجه أي نظام اقتصادي، حيث تكون في مجموعها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، وتختلف طريقة الإجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي، وتقاس الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنظمة الاقتصادية تبعا لطريقة إجابتها على هذه الأسئلة وبمدى فعاليتها في ذلك، وسنعرضها بإيجاز فيمايلي:

أولا: ماذا ننتج؟

ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعياً وكمياً، أي تحديد ما هي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟... هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية؟ أم الآلات؟ وما هي كميات كل منها، ومما لا شك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده، وإلا لانتفت المشكلة الاقتصادية، بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار لأفضل البدائل والمفاضلة بينها وإنتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة؛

ثانيا-كيف ننتج؟

هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، بحيث تحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوب؛

ثالثا-لمن ننتج؟

هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

المطلب الثالث: أركان المشكلة الاقتصادية

مع اختلاف التسمية فالبعض يطلق عليها أسباب والآخر أركان أو عوامل هذه الأركان هي سبب ظهور المشكلة الاقتصادية ولا يمكن علاج المشكلة الاقتصادية الآن خلال التعرف على هذه الأركان والتي تتمثل في:

-ندرة الموارد.

-لا نهائية الحاجات.

-الاختيار.

فالإنسان يلجأ إلى إشباع رغباته اللامحدودة بموارد الأرض المحدودة لذلك يلجأ إلى الاختيار والفرصة البديلة، لعدم القدرة على إشباع كل حاجاته.

أولا–ندرة الموارد:

والمقصود بالندرة هو (الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان). أو هي عبارة عن (معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها. فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعاً ما ولكنه يعتبر مورداً نادراً إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياساً بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات). ومن أسباب المشكلة الاقتصادية:

–عدم استغلال موارد المجتمع أو سوء استغلالها.

–عدم كفاءة استخدام الموارد المتاحة.

وهذا يقودنا إلى أن مشكلة الندرة ليست ظاهرة طبيعية فقط بل لها ارتباط مباشر بالإنسان وذلك لأنه ترتبط قدرة المجتمع في التغلب على هذه الظاهرة بدرجة تطور المعرفة الفنية والعلمية في ذلك المجتمع، فبقدر ما تزداد درجة تقدم هذه المعرفة، وبقدر ما نعرف من إمكانيات استخدامها لإشباع الحاجات تتهيأ السبل المواتية لتنمية قدرات الإنسان في السيطرة على هذه الموارد.

–قابلية بعض الموارد للنفاذ والنضوب.

–زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج.

وكون الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية. ومن الأمور المسلم بها أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء الدول الغنية أو الدول النامية والفقيرة. وهذه الصفة الأساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمراً نسبياً. لذلك فإن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب منا دوماً حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر إشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.

ثانيا: لا نهائية الحاجات

من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة. فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى. وتعرف الحاجة بأنها: (إحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو إشباع، وهي مادية مثل اللباس الغذاء السكن .. الخ، ومعنوية مثل الخدمات النقل، التعليم الصحة ... الخ. وهي تتغير مع تغير المرحلة الحضارية التي يعاصرها الإنسان ومن العوامل المؤثرة عليها: التقاليد الثقافة المناخ... الخ). ورغم تعدد معاني الحاجة فأنها تدل دائماً على حالة نفسية. ولكن الحاجة في علم النفس تختلف عن الحاجة في الاقتصاد. فالذي يفرق بين الحاجة النفسية والحاجة في الاقتصاد هو وسيلة إشباع هذه الحاجة أي موضوع الحاجة فإذا كان موضوع الحاجة مالاً اقتصادياً، أي نادراً بالنسبة للحاجات اعتبرت الحاجة اقتصادية.

-خصائص الحاجات:

أهم خصائص الحاجات البشرية من الناحية الاقتصادية فهي:

أ-القابلية للتعدد: فالحاجات الإنسانية في الأصل عديدة ومتنوعة وتتنوع باستمرار تبعاً لتقدم الحضارة وتتغير بتغير العادات في المجتمعات، وهي كثيرة بحيث تفوق القدرة على تحقيق إشباعها وهذه الحاجات لا حد لها.

ب-القابلية للإشباع: فكل حاجة قابلة للإشباع، لذلك فالمنفعة تميل إلى التناقص مع استمرار الإشباع. ومعنى قابلية السلعة للإشباع هو أن مقداراً من المال يكفي لإشباع هذه الحاجة. وترد قابلية الحاجة للإشباع إلى طبيعة الإنسان النسبية، فالإنسان محدود القدرة ولكن بعض الكتاب يستثنون من هذه القاعدة الحاجة إلى النقود والحاجة إلى الترف.

ج-القابلية للاستبدال: وهذا يعني إمكانية الاستعاضة عن قضاء حاجة معينة، بقضاء حاجة أخرى، أو الاستعاضة بسلعة أخرى. ولهذا العامل قيمة كبربفي الحياة الاقتصادية، إذ به يحد من سلطان التمادي في ارتفاع الأسعار من قبل المحتكر، مثلاً في رفع ثمن السلعة التي يحتكرها إلى مالا نهاية من قبل المحتكر.

د–الحاجات والرغبات غير محدودة لا نهائية أي عدم وجود نهاية لرغبات الإنسان، فهي قابلة للزيادة على مر الزمن.

هـ–وكذلك من خصائص الحاجات القابلية للقياس والقابلية للانقسام.

ثالثا–الاختيار:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الإنسانية وندرة الموارد الاقتصادية، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولاً، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل هذه الحاجات. فندرة الموارد يتطلب منا استغلال الموارد قانون تناقص المنفعة الحدية ينص على أن المنفعة المكتسبة من السلعة تميل إلى التناقص مع استمرار استهلاك وحدات من نفس السلعة الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاتنا اللامحدودة. وهذا يتطلب منال ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها أي سلم الأفضليات.

ويقصد بالاختيار: الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز علىمنطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها. وكما أن الفرد يواجه دائماً بمشكلة الاختيار فإن الجماعة أيضاً تواجه بنفس المشكلة وكذلك المجتمع والدولة فتدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو إشباع الرغبات وذلك على حساب الحرمان من إشباع رغبات أخرى.

أي أن الدولة مطالبة دائماً بأن تقتصد في استخدام مواردها المحدودة وأن تتجنب أي ضياع فيها. (لذلك نجد أن الدول والجماعات المتقدمة تراعي هذا المبدأ حيث تختار وتنتقي طريقة الاستخدام المثلى التي تؤدي إلى تحقيق أعلى إشباع ممكن لأفرادها، وذلك بالمقارنة الأخرى البديلة ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة لاستخدام مورد

من الموارد والمفاضلة على أساس نسبة العائد إلى الموارد المستخدمة واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر إشباع ممكن بأقل قدر من الموارد).

المطلب الرابع: حل المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية

أولا–حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي:

يعتمد النظام الاقتصادي الرأسمالي في بنيته الاقتصادية على نظام المشروع الحر، حيث يكون فيه حافز الربح هو الدافع إلى الإنتاج، ويعتمد في علاجه للمشكلة الاقتصادية على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق "جهاز الثمن"، حيث السعر هو الذي تظهر من خلاله رغبات وحاجات المستهلكين ومن ثم توجيه المنتجين إلى مختلف تلك الأنشطة وإنتاج ما يلبي تلك الرغبات ويشبع تلك الحاجات، وهكذا تتحدد كمية ونوعية الإنتاج... ماذا ننتج؟

أما عن السؤال: كيف ننتج؟فإن الذي يجيب عليه هو جهاز الثمن وحافز الربح من جهة، ذلك أن أثمان عناصر الإنتاج السائدة في السوق هي التي تتحكم في كيفية وأسلوب الإنتاج الذي سوف يتبع من طرف المنتجين والذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن مع أقل تكلفة ومن جهة ثانية فإن المنافسة الحرة تدفع المنتجين إلى استخدام أفضل الأساليب الفنية في الإنتاج، بهدف تحقيق الربحوالاستمرارية والبقاء في السوق من خلال المنافسة بأفضل السلع والمنتجات.

وبالنسبة للسؤال الثالث...لمن ننتج؟ فإن الإجابة عليه تتحدد من خلال آلية العرض والطلب على عناصر الإنتاج، ووفقا لمقدار مساهمته في العملية الإنتاجية، فعنصر العمل يحصل على أجر، وعنصر الأرض يحصل على الربع وعنصر رأس المال يحصل على الفائدة، وفي حين عنصر التنظيم يحصل على الربح.

ثانيا–حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي في بنيته الاقتصادية على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويعتمد في علاجه للمشكلة الاقتصادية على تدخل الدولة من خلال جهاز التخطيط المركزي الذي يتكفل بمواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية، بحيث يشرف على تحديد

حاجات ورغبات المجتمع بحسب سلم التفضيل الجماعي للسلع والخدمات وبذلك تتحدد أي السلع والمنتجات المطلوبة إنتاجها كما ونوعا، (ماذا ننتج؟).

يقرر جهاز التخطيط كذلك الأسلوب الإنتاجي الأكثر تلاؤما مع حجم الموارد والإمكانيات المتاحة، فإما أن يعتمد بناء على ما تم تحديده على الأسلوب المكثف للعمل، أو الأسلوب المكثف لرأس المال أو أسلوب الإنتاج كثيف التكنولوجيا... وهكذا يتم حل مشكلة كيف ننتج؟، وكذلك بالنسبة للسؤال الثالث لمن ننتج؟ فإن جهاز التخطيط يقوم بتحديد العمالة المتاحة، معدل الأجور، ونصيب عنصر العمل من الدخل الوطني، وذلك باعتباره العنصر الوحيد الذي يحصل على عائد من خلال مشاركته في العملية الإنتاجية، ذلك أن جميع العناصر الأخرى ما هي إلا ملك للدولة.

ثالثا–حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي المختلط:

النظام الاقتصادي المختلط هو النظام الذي يجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وبين الحرية والتوجيه ويتم مواجهة عناصر المشكلة الاقتصادية من خلال آلية العرض والطلب في السوق أي جهاز الثمن لكن في إطار خطة عامة تضعها الدولة، بحيث يتم تحديد الحاجات الإنسانية من السلع والخدمات عن طريق جهاز الثمن الذي يحدد سلم تفضيلات المستهلكين، بمعنى أن كل طلب على سلعة معينة من طرف المشتري (المستهلك) يعطيها الأولوية في سلم التفضيل الجماعي، وبالتالي أولوية وأهمية إنتاجها لدى المنتج، كل ذلك مع تدخل الدولة بهدف إحداث التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحةالجماعية.

بالنسبة للسؤال: كيف ننتج؟ يتم الإجابة عليه وفق تحقيق المشرعات الخاصة لمصالحها وأهدافها (أقصى ربح ممكن مع أقل تكلفة، وذلك في ظل أسعار خدمات عناصر الإنتاج السائدة في السوق، مع تدخل الدولة لتنظيم عملية الإنتاج من خلال منع إقامة المشروعات التي تتعارض مع الصالح العام، ومراقبة الأسعار والأجور والإنتاج المحاربة الاحتكارات، ومنع استغلال العمال والمستهلكين...الخ.

لمن ننتج (التوزيع)؟ في هذا النظام فإن عملية التوزيع تتحدد من خلال آلية العرض والطلب على عناصر الإنتاج (جهاز الثمن، وبحسب مقدار حجم مساهمة كل عنصر في العملية الإنتاجية، فالأجر العنصر العمل، والربع لعنصر الأرض والفائدة لعنصر رأس المال، والربح لعنصر التنظيم، مع تدخل وتوجيه الدولة للعملية، وهذا للحفاظ على حقوق العامل من خلال وضع حد أدنى للأجور، ومنع استغلال الملاك من خلال وضع حد أعلى للإيجار... الخ

رابعا–حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي:

يرى بعض الباحثين والمفكرين في الاقتصاد الإسلامي، أن هناك أوجه تشابه في كثير من الجوانب الفنية المعلقة بالمشكلة الاقتصادية بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي الوضعي. فالندرة النسبية حسب رأيهم حقيقة واقعة وكذلك تعدد الحاجات والرغبات البشرية.

ومنهم من يرى أنه لا وجود يسمى المشكلة الاقتصادية في حال تطبيق مبادئ ونظام الاقتصادالإسلامي. ويقولون بأن المشكلة الاقتصادية هي ملازمة للنظم الاقتصادية الوضعية، فالظلم والفساد في هذه النظم هو السبب في وجود هذه المشكلة الاقتصادية.

أما إذا طبق نظام الاقتصاد الإسلامي فإن المشكلة الاقتصادية ستزول وتختفي عن الوجود.

تتلخص طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بعدة أمور وهي:

- **جانب الإنتاج:**

ويتمثل بتربية الإنسان على الإيمان والتربية الإسلامية الصادقة، وما ينعكس على ذلك من سلوك في عدة أمور وهي:

–**العمل:** وذلك بالعمل المنتج المستمر وطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة، ويكون ذلك بعدة حوافز منها الحوافز الدينية التي تتمثل في طاعة أوامر الله

والشعور بأداء الواجب الديني، ومنها الحوافز الاجتماعية لتحقيق التعاون بين أفراد المجتمع، والجانب الفردي والذي يتمثل في ملكية ناتج العمل والمعرفة.

-**الموارد:** وذلك بالاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، والعمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية، وبعبارة أخرى فإن التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة وتطوير وسائل الإنتاج، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة، وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد.

- **جانب الحاجات:**

ويتمثل ذلك بضبط الحاجات وظيفيا، فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة واجبة الإشباع، إنما فقط الحاجات الطيبة هي التي يمكن إشباعها.

- **جانب التوزيع**

يعتبر التوزيع في الاقتصاد الإسلامي يقع على ثلاثة مراحل:

-التوزيع ما قبل الإنتاج:

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية في أنه يبدأ قبل الإنتاج فيوزع عوامل الإنتاج لأنه لا ملكية إلا إذا كانت ناشئة عن عمل، غير أنه ليس كل عمل يؤدي إلى اكتساب الملكية، بل يشترط أن يكون عملا مؤثرا وناقلا من الموت إلى الحياة، حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الشأن من أحيا أرضا ميتا فهي له وليس لعرق ظالم حق). ومنه توزع الموارد قبل الإنتاج بين الملكية العامة والملكية الخاصة، ولهذا التوزيع آثار مباشرة على توزيع ما بعد الإنتاج، وعلى إعادة التوزيع بعد ذلك.

-التوزيع ما بعد الإنتاج:

وهو توزيع الناتج الوطني على من شاركوا في الإنتاجية استنادا لقوله صلى الله عليه وسلم (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)، وفي رواية أبي هريرة (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف رشحه).

-إعادة التوزيع:

من حق الفرد أن يحصل على نصيب عادل من الدخل الوطني يتناسب مع جهده أولا ثم حاجته ثانيا، ثم مع مستوى الدخل الوطني ثالثا، فإذا لم يتحقق ذلك للفرد تلقائيا وجب على الدولة أن تحققه له عن طريق إعادة التوزيع، وباستخدام النظم والوسائل التي شرعها الله تعالى.

المحور الثالث: الأعوان الاقتصاديون

المطلب الأول: تعريف العون الاقتصادي

يعرف العون الاقتصادي: كل شخص طبيعي (إنسان) أو معنوي (مؤسسة) يزاول نشاطاً اقتصادياً. يمثل النشاط الاقتصادي: المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو الحصول على الأموال والخدمات، كما يعبر عن الأفعال والمبادرات التي يأخذها الفرد في الميدان الاقتصادي فيما يخص الإنتاج، المبادلة، التوزيع،الاستهلاك.

المطلب الثاني: تصنيف الأعوان الاقتصاديون

يمكن تصنيف الأعوان الاقتصاديون إلى:

أولا-قطاع العائلات (الأسر):

يتكون هذا القطاع من مجموع المستهلكين سواء كانوا يعيشون ضمن أسر أو بشكل فردي، ويتشابهون في نشاطهم الاقتصادي المتمثل في استهلاك السلع والخدمات بالدخل المتحصل عليه مقابل العمل، كما أن جزءمن الدخل يمكن أن يدخر ليستهلك في المستقبل.

تتمثل مساهمة الأسر في الاقتصاد الوطني من خلال:

-استعمال جزء من الدخل في الاتفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات)؛

-ادخار الجزء الفائض عن الاستهلاك؛

-استثمار المدخرات؛

-دفع الضرائب والرسوم.

ثانيا-المؤسسات الاقتصادية:

من بين التعاريف الشاملة للمؤسسة الاقتصادية نذكر:اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعاً وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأفراد، وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط

المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى.

ثالثا-المؤسسات المالية:

هي المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في جمع الودائع من الأفراد والمؤسسات أصحاب الفائض، وإقراضها إلى مجموعات أخرى أو استثمارها من أجل تحقيق عوائد مالية، ويضم هذا النوع من المؤسسات كل من البنوك وصناديق الادخار وشركات التأمين.

تساهم هذه المؤسسات في تمويل الاقتصاد من خلال:

-تجميع رؤوس الأموال (جمع الودائع من الأعوان الاقتصاديين)؛

-تقديم المدخرات في شكل قروض مقابل الحصول على عائد مالي (الفائدة)؛

-دفع الضرائب والرسوم.

رابعا-الإدارة العمومية:

هي مجموع الجهود الجماعية والعمليات الإدارية التي تسهر عليها مجموعة من المؤسسات الخدماتية العمومية، الغرض منها تنفيذ السياسة العامة للحكومة وتحقيق الصالح العام في المجتمع.

تكمن أهمية الإدارة العامة في تنفيذ السياسة العمومية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، انطلاقاً. خدمات عمومية تلبي المتطلبات والاحتياجات العامة لأفراد المجتمع، وتساهم في زيادة كفاءة وفاعلية الحكومة، فكل هذه المزايا والفوائد من شأنها تعزيز مكانة ودور الإدارات العمومية على المستوى المجتمعي، وعليه يمكن اعتبارها من المؤسسات القاعدية التي يرتكز عليها المجتمع لتحقيق الاستقرار والأمن والعدالة الاجتماعية، في مختلف المستويات المجتمعية.

ويتلخص نشاط الإدارة العمومية كالآتي:

-تقديم خدمات للأفراد المجتمع؛

-تحصيل الإيرادات من الأعوان الاقتصاديين في شكل ضرائب ورسوم.

خامسا-العالم الخارجي:

يتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية الأعوان مع الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية، وهذا بحكم انفتاح معظم الاقتصاديات على العالم الخارجي، الذي يمثل مجال لتبادل المنتجات وفق أسس وقواعد التجارة الدولية.

المحور الرابع: الإنتاج والتوزيع

المطلب الأول: الإنتاج

أولا: مـــفهوم الإنتاج:

يعرف الإنتاج على أنه "العملية التي يتم من خلالها تحويل الموارد الإنتاجية إلى سلع وخدمات"؛

ويعد الإنتاج من الموضوعات الاقتصادية المتعددة التي تستهدف "استخدام الموارد الاقتصادية لإشباع حاجات ورغبات الفرد إشباعا مباشرا وغير مباشر"، كما عرف الإنتاج بأنه "خلق منفعة أو إضافة منفعة جديدة"؛

فالإنتاج هو "خلق منفعة أو إضافة منفعة لأي سلعة لتصبح قابلة للإشباع، أي "محاولة إيجاد استعمالات جديدة لسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح جاهزة للاستعمال في سبيل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين"؛

ويمكن أن نعدد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي:

– **المنفعة الشكلية:** وتتمثل هذه العملية في تحويل شكل المادة من شكل إلى آخر يمكن أن يستفيد المستهلك منها من خلال الحصول عليها بأي وسيلة ممكنة، كتحويل الصوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث.

– **المنفعة المكانية:** تزيد منفعة السلعة باختلاف الأماكن، فنقل سلعة ما من مكان إنتاجها إلى مكان استهلاكها قد يضيف منفعة مكانية للسلعة، فتسويق السكر من معامل الإنتاج إلى الأسواق المحلية يضيف إليه منفعة مكانية.

– **المنفعة الزمانية:** وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه، فمثلا تخزين اللحوم أو بعض المنتجات الزراعية إلى المواسم اللاحقة يساعد المجتمع الاقتصادي على توفير احتياجاته.

– **المنفعة التبادلية:** وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين الذين يطلبون السلع التي يحتاجونها.

– **منفعة الخدمة:** هذا النوع من المنفعة مستمد من الإنتاج الخدمي الذي يقوم على إشباع حاجة الأفراد في صورة خدمات، مثل خدمات التأمين، والبنوك، والسياحة...إلخ.

ثانيا: عــناصر الإنتاج:

1. مفهوم عناصر الإنتاج:

يقصد بها تلك العناصر التي يتم مزجها لإنتاج السلع والخدمات النهائية، وتتمثل في الأرض، والعمل ورأس المال، والتنظيم، ونظير مساهمتها في العمليات الإنتاجية تحصل على عوائد في صورة أجور وفوائد وريع وأرباح.

2. عناصر الإنتاج وعوائد عناصر الإنتاج:

تتمثل عناصر العملية الإنتاجية في النحو التالي:

1– الأرض: وتتضمن كافة الموارد الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى للإنسان، والتي لا يمكن أن يقوم بخلقها ولكنه يستطيع أن يطورها لتساعده في الإنتاج، وتتمثل في التربة الزراعية، والمياه والبحار، ومصادر الطاقة كالبترول والفحم والمعادن...إلخ، وتلعب الموارد الطبيعية دورا أساسيا في العملية الإنتاجية، ونظير مساهمتها في العملية الإنتاجية تحصل على عائد يسمى "الريع" أو "الإيجار".

ومن خصائص الموارد الطبيعية:

– الثبات النسبي للموارد الطبيعية؛

– عدم تجانس الأرض كمورد طبيعي؛

– تفاوت توزيع الموارد البشرية.

2– العمل: ويتمثل في المجهود الجسمي أو الذهني الذي يقوم به الفرد في سبيل إنتاج سلع وخدمات نهائية، ومقابل مساهمته في العملية الإنتاجية يحصل على عائد مستقر نسبيا

وهو"الأجر"، والمصدر الطبيعي لعنصر العمل هو السكان، فكلما زاد حجم السكان ومعدل نموه كلما زاد حجم القوة العاملة في المجتمع، ويتحدد عرض عنصر العمل داخل أي مجتمع بعدد من العوامل أهمها حجم السكان، ومعدل نموه، والتركيب العمري للسكان، والرغبة في العمل، ومعدلات الأجور في سوق العمل، وبعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والعمل عنصر غير متجانس فهو يضم ثلاث فئات: ماهر، ومتوسط المهارة، وقليل المهارة.

3- رأس المال: ويتمثل في العنصر الذي يستخدمه الفرد ليساعده في إنتاج السلع والخدمات النهائية مقابل عائد يسمى "الفائدة" وينقسم رأس المال إلى قسمين رئيسيين هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري:

يتكون رأس المال المادي من رأس المال الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي، ويعرف رأس المال الإنتاجي بأنه عبارة عن المعدات والآلات والمواد الخام التي تدخل في عملية إنتاج السلع والخدمات، أما رأس المال الاجتماعي فهو عبارة عن التجهيزات الجماعية المتوفرة للاقتصاد القومي من طرق، وسكك حديدية، ومطارات، ومستشفيات، ومدارس...إلخ؛ فهي كل المكونات الممثلة للبنية الأساسية في الاقتصاد القومي.

أما رأس المال البشري فيقصد به المخزون المتاح لبلد ما من كفاءات تنظيمية، وثقافية، وطاقة بحث علمي والقدرات القيادية، ويحصل أصحاب رؤوس الأموال المادية على عائد يطلق عليه "الفائدة" نظير مساهمتهم في العملية الإنتاجية.

4-**التنظيم:** هو نوع خاص من النشاط الإنساني والذي يندرج أحيانا تحت عنوان العمل ولكن بمميزات خاصة كونه يلعب دورا خاصا في النظام الاقتصادي، وهو يشير إلى مهمة تجميع عناصر الإنتاج الأخرى وهي العمل، والأرض، ورأس المال واستخدامها في العملية الإنتاجية واتخاذ قرار القيام بها وتحمل مخاطر تنفيذها.

ويعرف المُنَظم على أنه الشخص الذي يقوم بتجميع عناصر الإنتاج والتنسيق بينها في إنتاج السلع والخدمات واتخاذ القرارات على نوع السلعة المنتجة، وكميتها، وأسعارها مقابل عائد بسيط يسمى "الربح".

ثالثا: أهــمية الإنتاج:

تتمثل أهمية عملية الإنتاج من النقاط التالية:

- تقديم سلع مختلفة تغطي كافة احتياجات الإنسان بمعايير مناسبة للاستهلاك؛
- الارتقاء بالحياة الإنسانية وتطويرها؛
- مصدر قوي للاستثمار ودفع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتنشيط العجلة الاقتصادية؛
- زيادة فرص العمل والحد من معدل البطالة وخاصة بين الشباب؛
- تحقيق ميزة تنافسية للبلاد المنتجة بين البلدان الأخرى؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي.

رابعا: أهــداف الإنتاج:

تتمثل أهداف العملية الإنتاجية في النقاط التالية:

- توفير الاحتياجات الإنسانية من مأكل، ومشرب، ومسكن، وملبس، وتعليم؛
- تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية، ولها قدرة كبيرة على المنافسة بين المنتجات الأخرى؛
- تغطية متطلبات المستهلكين، والرد على كافة استفساراتهم؛
- توفير كافة متطلبات الزبائن في الوقت المطلوب؛
- القدرة على منافسة الشركات والمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس القطاع؛
- تحسين مستوى الإنتاج من خلال استخدام الآليات الحديثة؛
- السعي نحو تقليل تكاليف الإنتاج؛
- تحقيق الأرباح العالية؛
- توسيع دائرة العمل، وفتح فروع جديدة.

خامسا: دالة الإنتاج:

يطلق اصطلاح دالة الإنتاج على العلاقة بين الإنتاج المادي وعناصر الإنتاج المادية أو بعبارة أخرى تشير إلى بين كميات الإنتاج وكميات عناصر الإنتاج ولا تضمن أي قيمة نقدية.

ويمكن التعبير عن الدالة الإنتاج في شكل جدول أو معادلة رياضية نوصح أقصى كمية من الناتج التي يمكن إنتاجها من مجموعة معينة من عوامل الإنتاج بافتراض بقاء العوامل الأخرى التي تؤثر في الإنتاج ثابتة والصيغة العامة التي تستخدم للتعبير عن الدالة الإنتاج نتخذ المعادلة التالية:

$$Q = f(K, L, D, \dots)$$

Q: كمية الناتج خلال فترة زمنية معينة.

K: رأس المال المستخدم خلال نفس الفترة كالآلات.

D: الموارد الطبيعية المستخدمة خلال نفس الفترة.

L: كمية العمل المستخدم خلال نفس الفترة.

وطبقا للعلاقة السابقة نلاحظ أن حدوث تغيرات في كميات المستخدمة من عامل واحد أو أكثر من عوامل الإنتاج سوف يترتب عليه تغيرات مقابلة في حجم الإنتاج.

1.**الفترة الزمنية للإنتاجوتقسيم عناصر الإنتاج:**وضحنا سابقا أن الدالة الإنتاج تتضمن أنواعمختلفة من عوامل الإنتاج حيث يوجد فترتين زمنيتين تستخدمان في تقسيم هذه العناصر إلى مجموعتين هما عناصر الإنتاج الثابتة وعناصرالإنتاجالمتغيرة، وهاتان الفترتان الزمنيتان.

أ. الأجل القصير: هو الفترة الزمنية التي يمكن فيها المشروع تغيير الكمية المنتجة من خلال تغيير كميات بعض العناصر المستخدمة (كالعمل)، بينما تظل كميات عناصر الإنتاجالأخرى ثابتة لصعوبة تغيرها (كالمبانيوالآلات) وتوصف العناصر التي يمكن تغيرها

بعناصر الإنتاجالمتغيرة، ويطلق على العناصر الأخرى التي يصعب تغييرها بعناصر الإنتاج الثابتة.

ب . الأجل الطويل: هو الفترة الزمنية التي تصبح خلالها جميع عناصر الإنتاج متغيرة لأن المشروع يستطيع في هذه الفترة التوسع في المباني وتغييرهاوإضافة أو تغيير الآلات والمكائن...الخ.

2. أنواع الإنتاج ومنحياته:

وقصد توضيح أنواع الإنتاج ومنحياتهنأخذ الجدول الآتي المتعلق بالنتائج الكلي ووحدات الأرض، والعمل لأحد المشاريع.

جدول رقم (1): النتائج الكلي ووحدات الأرض العمل لأحد المشاريع:

وحدات الأرض (دونم) (D)	وحدات العمر (L)	النتائج الكلي TP=Q	النتاج المتوسط AP	الناتج الحدي MP
20	–	0	–	–
20	1	5	5	5
20	2	18	9	13
20	3	30	10	12
20	4	40	10	10
20	5	45	9	5
20	6	48	8	3
20	7	49	7	1
20	8	49	6	0
20	9	45	5	4-
20	10	40	4	5-

المصدر: عبد الغفور إبراهيم أحمد،مبادئ الاقتصاد والمالية، دار زهران للنشر، الأردن، 2013، ص115.

من الجدول السابق يتضح العلاقة بين النتاج الكلي وعنصر لإنتاج المتغير (العمل) مع ثبات عنصر الإنتاجالثابت(الأرض).

أ-الإنتاج الكلي TP(Total product)

وهو عبارة عن إجمالي الكلية المنتجة من السلعة والتي نحصل عليها من إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير إلى عنصر الإنتاج الثابت.

ومن بيانات الجدول السابق، العمود الثالث فأن منحنى الناتج الكلي يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم(1): منحنى الناتج الكلي

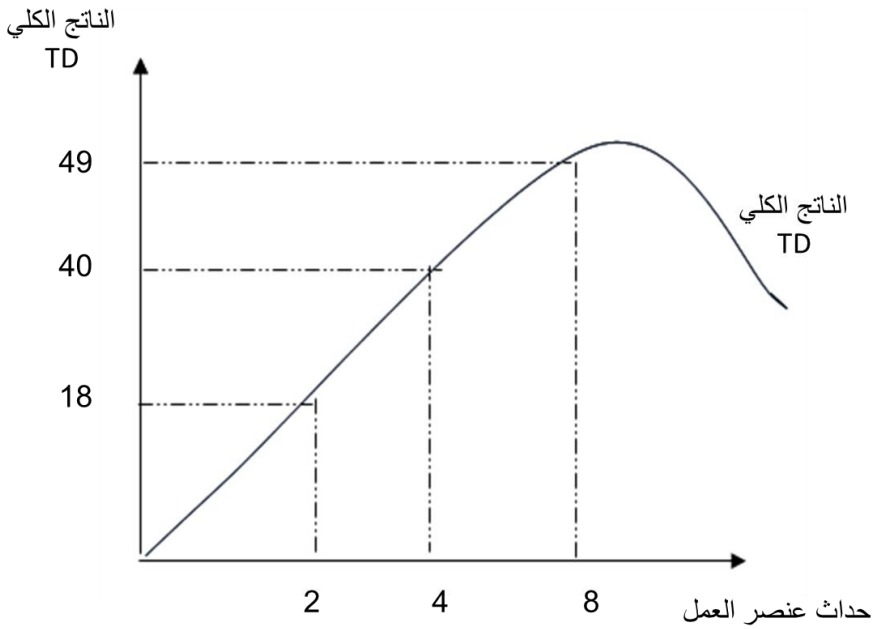

ب-**الإنتاج المتوسط AP**:يقصد به كمية الإنتاج الكلي مقسوما على عدد وحدات العنصر المتغير (عدد وحدات العمل).

الإنتاج المتوسط AP: $\frac{\text{لكليالناتج}(TP)}{\text{العمالعدد}(L)}$

ت-الإنتاج الحديMP: هو التغير في النتاج الكلي(ΔTP)نتيجة تغير كمية عنصر الإنتاج المتغير (العمل) أي:

$$\text{الإنتاجالحدي(MP)}=\frac{\text{الكليالانتاجفيالتغير}(\Delta TP)}{\text{المتغيرالانتاجعنصرفيالتغير}\left(\text{العمالعدد}\right)(\Delta L)}$$

$$MP=\frac{\Delta TP}{\Delta L}=\frac{\Delta P}{\Delta L}$$

من خلال معطيات الجدول السابق يمكن توضيح منحنى كل من الإنتاج المتوسط والحدي في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): الإنتاج المتوسط والإنتاج الحدي

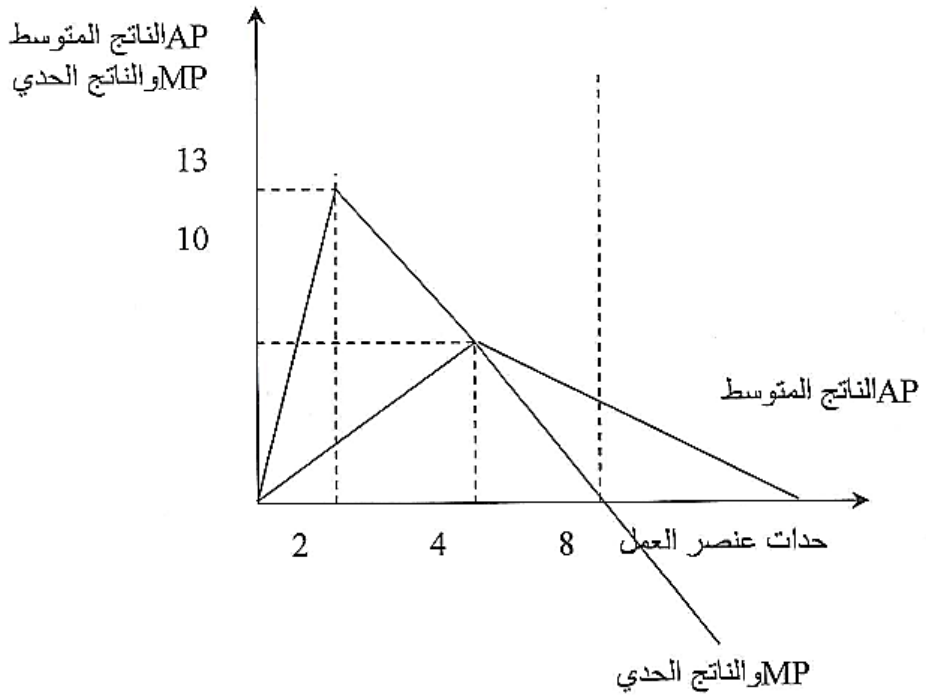

3-قانون تناقص الغلة:

كما اتضح سابق يتم الإنتاج في الأجل القصير باستخدام مدخلات إنتاج متغيرة ومدخلات إنتاجثابتةويحكم علاقات الإنتاج في المؤسسة في الأجل القصير قانون تناقص الغلة، إذ تنص الصيغة العامة لهذا القانون على بافتراض ثبات مستوى الفت الإنتاجي وثباتعناصرالإنتاج الأخرى فيما عدا عنصر متغير، فإن زيادة عنصر الإنتاج المتغير بوحدات متساوية، خلال فترةزمنية معينة تعني أن معدل زيادة الناتج الكلي بعد نقطة معينة سوف يتجه إلى التناقص.

ومن خلال معطيات المثال السابق يمكن توضيح المراحل الثلاث لقانون تناقض الغلة.

الشكل رقم(3): قانون تناقض الغلة

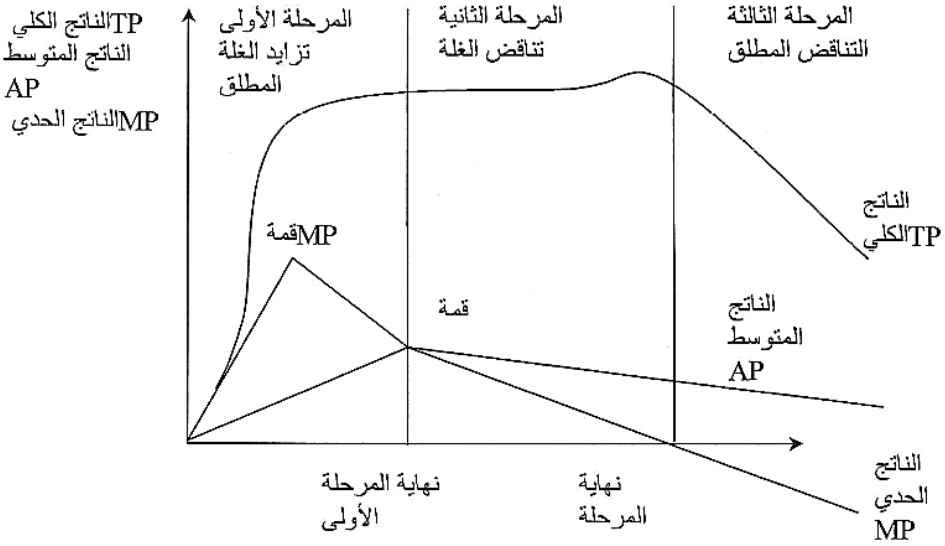

المصدر: عبد الغفور إبراهيم أحمد مبادئ الاقتصاد والمالية، مرجع سابق، ص120.

حيث تمتاز المراحلالثلاث في شكل السابق بما يلي:

أ-مرحلة تزايد الغلة:

- ازدياد النتاج الكلي وبنسب متزايدة حتى يصل الناتج الحدي إلى أعلى قيمة له.
- تزايد النتاج الحدي يكون أكبر من تزايد الناتج المتوسط.
- العنصر الثابت يوجد بنسب كبيرة وغير مستغلة مقارنة بالعنصر المتغير.

ب-مرحلة تناقض الغلة: يتزايد الناتج الكلي ولكن بشكل متناقض بمعنى أن الزيادة في عناصر الإنتاج تؤدي إلى متناقضة في حجم الإنتاج.

- يصل منحنى النتاج المتوسط إلى أعلى قيمة له وعنده يتقاطع مع منحنى الناتج الحدي.
- بعد تقاطع منحنى الناتج المتوسط مع الناتج الحدي يصبح الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدي.

ت-مرحلة تناقض الناتج الكلي (مرحلة الغلة السالبة):

- تبدأ هذه مرحلة عندما يصل الناتج الحدي إلى الصفر.

- يبدأ الناتج الكلي بالتناقض وينسب متناقضة.
- يكون الناتج الحدي للعنصر المتغير سالبا.

المطلب الثاني: نشاط التوزيع

أولا: مفهوم التوزيع: شغلت مشكلة التوزيع الفكر الإنساني منذ العصور المبكرة من تاريخ البشرية، كما شغلت الفكر الاقتصادي منذ البدايات الأولى لتكوين علم الاقتصاد، حيث تمثل أحد الركنين التي يقوم عليهما هذا العلم، بل أن الاقتصادي الشهير "ريكاردو" يرى أن المشكلة الرئيسية في علم الاقتصاد تنحصر في تحديد القوانين التي تنظم توزيع ما ينتجه المجتمع على طبقاته، وليس في طرق التنمية الثروة.

ينظر البعض للخلاف بين المذاهب الاقتصادية على أنه خلاف متعلق بالجوانب التوزيعية دون الجوانب الأخرى، وهو ما تنبه إليه " جون ستيوارت ميل" حين اعتبر قوانين الإنتاج فنية ومطلقة ومحايدة، في حين أن القوانين التوزيع ذات طبيعة اجتماعية ونسبية تتوقف على العوامل التنظيمية.

وفي ظل هذا خلاف الفكري يعرف البعض التوزيع على أنه: توزيع الدخل الوطني والثروة على قوى الإنتاج في المجتمع.

كما يعرفها آخرون بأنه: تقسيم الناتج الكلي بين أفراد والمجتمع وقطاعته.

لكن تعريف الأول لا يشمل كافة أفراد المجتمع والثاني لا يشمل التوزيع الثروة، ولذلكتطلب الأمر تعريفه بأكثر دقة وشمولية، فعرف على أنه: الطريقة التي بها تقسم الثروةوالدخل الوطنيين بين أفراد والمجتمع وفئاته، في ظل إطار معين من القيم والتقاليدوالتطلعات للمجتمع.

ثانيا: أنواع التوزيع: تطور الفكر الاقتصادي الإنساني –بعد معاناة وتجارب مريرة– اتجاه معالجة متوازنة لمشكلة التوزيع، تجمع بين جانبيها أو بعديها الرئيسين: البعد الجماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، والبعد الفردي وتحقيق كفاءة الإنتاج ليستقر هذا الفكر بمختلف أطيافه على الاتفاق العام بأن يتم هذا التوزيع عبر طريقتين تكمل إحداها الأخرى(التوزيع بعد

الإنتاجوإعادة التوزيع) واختلف حول طريقة التوزيع التي تسبق تلك الطريقتين (التوزيع قبل الإنتاج).

وعليه يمكن ينقسم أن ينقسم التوزيع كما يلي:

1-التوزيع قبل الإنتاج:وهو ما يعرف أيضا بتوزيع الثروات أو التوزيع القاعدي الذي يتعلق بطبيعة تقسيم الثروة بين أفراد والمجتمع من خلال قواعد التي تنظم الملكية وتحدد نطاقها ووسائل الاكتساب والقيود الواردة على الاستعمال...، ففي حين نجد أن المذهب الليبرالي أطلق الحرية لأفراد في التملك دون تنظيم أو ضوابط نجد نظيره الماركسي نادى بسيطرة الملكية العامة.

2-التوزيع بعد الإنتاج:ويطلق عليه أيضا توزيع الوظيفي أو توزيع الدخول على عناصر الإنتاج، الذي يعرف بأنه حصول عناصر الإنتاجالأربعة على أثمان خدماتها المتمثلة في الربح والأجر والفائدةوالربح على التوالي، وذلك مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية.

3-إعادة التوزيع: يطلق عليه أيضا التوزيع الشخصي أو التوازني أو تحويلات الاجتماعية، وهو يتعلق بكافة الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل إحداث تعديلات على التوزيع الأولي للدخل الناجم عن قوى السوق، وذلك من أجل ضمان عدالة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع المختلفة، أو محاولة التخفيف من حدة التفاوت في توزيع الدخل، مما يسمح بتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث تكون عملية إعادة التوزيع الدخل بين: مختلف الفئات الاجتماعية، مختلف عناصر الإنتاج، مختلف قطاعات الإنتاج كالزراعية والصناعية والخدمات، ومختلف الأقاليم.

ولإعادة توزيع الدخل الوطني العديد من الأشكال، من أهمها:

-**التحويلات المباشرة:** وهي تحويلات التي تدفعها الدولة نقدا للأفراد كالإعانات التي تدفع نقدا في حالات المرض أو شيخوخة أو بطالة والإعانات الاقتصادية التي عطى لبعض المشاريع قصد تشجيع الإنتاج عن طريق رفع معدل الربح أو بغرض تشجيع الصادرات.

-**التحولات غير مباشرة:** هي تحويلات عينية مثل الإعانات الاقتصادية والمالية التي تعطى لبعض المشاريع الإنتاجية، قصد المحافظة على استقرار الأسعار أو بغرض تخفيضها، وهذه الإعانات في الحقيقة هي إعانات تقدم للمستهلكين، حيث أنالاستفادة منها تكون عن طريق السلع المعانة لأن زيادة الإعانات تؤدي إلى تخفيض الأسعارومن ثم زيادة الدخول الحقيقة والعكس صحيح.

-**التحولات الشائعة:**وهي تلك التحويلات الناتجة عن الإنفاق الحكومي، بحيث تكون المنافع الناجمة عن ذلك مشاعة بين أفراد المجتمع لأنه لا يمكن تقسيم هذه المنافع كالأمن، تعبيد الطرقات، السدود، المنشآت التعليميةوالصحية،...

المحور الخامس: الاستهلاك والادخار

المطلب الأول: الاستهلاك

أولا: مفاهيم أساسية في الاستهلاك:

1-تعريف الاستهلاك:

يعرف الاستهلاك على أنه "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"؛

ويشير تعبير الاستهلاك إلى العبارة اللاتينية "كوم سوما"، والتي تعني إنهاء أو تدمير، ففكرة الاستهلاك مرتبطة بفكرة الاختفاء والزوال، ومن هنا كانت الوظيفة الأولى للمستهلك هي تدمير السلعة أو الخدمة من خلال استخدامها والاستفادة منها؛

ومن هنا أيضا كانت التفرقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية، وبين السلع الاستهلاكية الفورية والسلع الاستهلاكية المستمرة، وهذا الاختفاء والتدمير هو الذي يبرر ضرورة إعادة إنتاج سلع استهلاكية جديدة لمواجهة الطلب المتجدد والمستمر، وهو ما يفسر استمرار النشاط الإنتاجي.

2-تعريف المستهلك:

قد يكون المستهلك "فردا"، أو "عائلة"، أو "وحدة تنظيمية"، فالمقصود بالمستهلك هي وحدات الاستهلاك، أي تلك الوحدات التي تتخذ قرارات الاستهلاك، وليس من الضروري أن تتكون وحدة الاستهلاك من فرد واحد ففي كثير من الأحوال يقصد بوحدة الاستهلاك مجموعة من الأفراد يتخذ نيابة عنهم أحد الأفراد كل قرارات الاستهلاك.

فالعائلة مثلا تعتبر وحدة استهلاكية رغم أنها تتكون من عدد من الأفراد، وكذلك قد تكون وحدة الاستهلاك عبارة عن مؤسسة معينة، وهكذا فإننا عندما نتحدث عن وحدات الاستهلاك إنما نقصد كافة مراكز إصدار القرارات المتعلقة بالاستهلاك.

3-تعريف النشاط الاستهلاكي:

يمر النشاط الاستهلاكي، أو العلاقة بين المستهلك والاستهلاك بعدة مراحل مترابطة ابتداء من تواجد الوحدة الاستهلاكية، ثم تولد الحاجة الإنسانية، ثم محاولة الحصول على السلع والخدمات، فتحقق الإشباع أو المنفعة، ومن خلال هذه المراحل يبدو سلوك المستهلك، والذي ينصرف أساسا إلى القرارات والأنشطة المترابطة للأشخاص المندمجة أساسا في الشراء واستخدام السلع والخدمات، فهذه السلع والخدمات هي التي تحقق عن طريق الاستهلاك الإشباع أو المنفعة.

والأصل أن يتم الاستهلاك بالحصول على المنفعة وتحقيق الإشباع ولكن نظرا إلى استحالة قياس المدى الحقيقي للحصول على المنافع، فقد جرى العمل على تقدير الاستهلاك بالحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية، ولو لم يتم الانتفاع بها مباشرة وإنما امتد ذلك خلال فترة من الزمن، وبذلك يشير الاستهلاك إلى جانبين وهما:

من جانب الإنفاق الاستهلاكي، ومن جانب آخر السلع الاستهلاكية، ويقصد عادة بالاستهلاك "الإنفاق الاستهلاكي"، وهو يمثل جزء من الدخل الذي تنفقه وحدات الاستهلاك للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية.

ثانيا: أنواع الاستهلاك:

هناك عدة أنواع للاستهلاك نذكر منها:

1-الاستهلاك الوسيط: ويعني أن الإنتاج يستهلك وسيطا، أي أنه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى، وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه بـ"مستلزمات الإنتاج" أو "السلع الوسيطة والتي تتمثل في المواد الأولية، والسلع نصف المصنعة لإشباع حاجات القطاع الإنتاجي.

2-الاستهلاك النهائي: ويقصد بذلك أن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من السلع والخدمات، أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك،

بحيث لا يختلف الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي عن كونه استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطع العائلي.

ويتكون الاستهلاك النهائي العائلي من عنصرين هما:

أ. الاستهلاك الخاص: وهو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، ويطلق عليه أيضا "استهلاك الأفراد"، أو "استهلاك القطاع العائلي" كما يعني حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، وبناءا عليه فإن مجرد انتقال السلعة من القطاع العائلي هو عملية استهلاكية.

ب. الاستهلاك العام: هو استخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكومية بدون مقابل أو بمقابل رمزي، ويطلق عليه أيضا "الاستهلاك الجماعي".

وهناك فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام نذكرها:

– إن القرارات التي تتعلق بالاستهلاك العام تصدر من قطاع الخدمات الحكومية؛

– إن السلع والخدمات التي تدخل ضمن نطاق الاستهلاك الخاص تُقَومُ بـ"سعر السوق" أي "سعر المستخدم"، أي بسعر التكلفة أي تكلفة عناصر الإنتاج وتشمل الربح مضافا إليه صافي الضرائب غير المباشرة بما فيها (الضرائب المباشرة–الإعانات) ويضاف إليها تكاليف النقل والتسويق وذلك وفق المعادلة التالية:

سعر المستخدم(سعر السوق) = سعر المنتج(سعر التكلفة) + صافي الضرائب غير مباشرة+ هامش تجاري.

أما الخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك العام فإنها لا تقوم على أساس سعر السوق وتقدر بالعلاقة:

قيمة الخدمة العامة= قيمة الأجور والمرتبات المدفوعة لإنتاج الخدمة + قيمة مستلزمات إنتاج الخدمة

فقيمتها على أساس تكلفتها تكون على عاتق قطاع الخدمات الحكومية.

ثالثا: الـعوامل الـمؤثرة في الاسـتهلاك:

يؤثر في إنفاق الأفراد على طلب السلع والخدمات جملة من العوامل المؤثرة نذكرها في النقاط التالية:

1-الـعوامل الـذاتية:

ويظهر أثرها في تحديد حجم الاستهلاك بالنسبة إلى مستوى دخل معين، وهو يؤثر في قرار المستهلك المتعلق بكيفية تقسيم دخله بين الإنفاق الاستهلاكي والادخار، فالإقلال من الاستهلاك ينطلق من دوافع ذاتية نذكرها:

- دافع الحيطة الذي يجعل الفرد يحدد الجزء الذي يحتفظ به من دخله لمواجهة الحالات الطارئة؛
- دوافع المستقبل للمرض والكبر؛
- دوافع الاحتساب يخلق الاستشعار بالحاجات المستقبلية؛
- دافع تحسين المستوى المالي يجعل الفرد يقلل من الاستهلاك في الحاضر ليستثمر ويزيد دخله في المستقبل؛
- دافع التبين والاستقلال المالي الذي يشجع الفرد على عقد صفقات والدخول في مضاربات في البورصات،
- دافع الشح وحب تجميع المال كسلوك ذاتي من غير غايات أو أهداف.

وحسب الاقتصادي "جون مينارد كينز" تتمثل العوامل الذاتية المؤثرة في الاستهلاك في:

- تكوين الاحتياطي الطارئ وغير المتوقع؛
- إيجاد ظروف أمثل في المستقبل؛
- التمتع باستهلاك حقيقي أكبر في المستقبل؛
- الادخار لتحقيق غايات المضاربة والمتاجرة.

2-الـعوامل الـموضوعية:

حسب الاقتصادي "كينز" هي متغيرات تنطلق من أسباب اقتصادية وتخلق ضغوطات لزيادة درجة "نزوع الفرد نحو الاستهلاك" أو لإنقاصه بغض النظر عن المستوى العام لدخله، ويدخل في هذه العوامل الربح والخسارة التي تطرأ على الأصول الرأسمالية التي يملكها المستهلك والتي لا تحدث تغييرا في الدخل.

وتعتبر العوامل الموضوعية عوامل كمية يمكن قياسها وهي:

- **الدخل:** يؤثر الدخل في الاستهلاك تأثيرا طرديا فزيادة الدخل ينعكس في زيادة شراء السلع والخدمات والعكس صحيح؛

- **المستوى العام لأسعار السلع:** تؤثر أسعار السلع تأثيرا عكسيا على الاستهلاك، فارتفاع أسعار السلع يقلل من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد؛

- **أسعار السلع البديلة:** إن ارتفاع أسعار السلع يؤدي بالمستهلك إلى شراء السلع البديلة والتخلي عن السلعة التي ارتفع سعرها وكمثال التخلي عن استهلاك السلع المستوردة والاكتفاء ببدائلها من السلع المحلية؛

- **العوامل البيئية والموقع الجغرافي:** يتأثر الاستهلاك بالتوزيع الجغرافي والبيئي للسكان، حيث أن الاستهلاك يختلف بين المناطق الحضرية والنائية، فسكان الحضر يختلف نمط استهلاكهم على نمط سكان الريف؛

- **معدل الفائدة:** حسب الاقتصادي "كينز" تعتبر أسعار الفائدة عوائد وحوافز للادخار، فزيادة أسعار الفائدة يشجع الأفراد على التوجه نحو الادخار على حساب تقليل الاستهلاك.

رابعا: دالة الاستهلاك عند كينز:

ويعتبر العالم الاقتصادي كينز هو أول من أثبت العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحالي والدخل الحالي، إذ ذكر أن استهلاك الحالي هو حالة دالة ثابتة للدخل، وكان تحليله مقتصرا على الأجل القصير جاعلا التكنولوجيا وأذواق المستهلكين وتركيزهم الاجتماعي أمورا ثابتة، وقد نص كينز على أنه إذا زاد دخل يزيد الاستهلاك أيضا، بحيث الزيادة التي تحصل

في الدخل أكبر من الزيادة في الاستهلاك، أي أن علاقة بين الاستهلاك والدخل طردية ولكن غير نسبية.

وقد ناقش كينز الاستهلاك من خلال ما يعرف بدالة الاستهلاك، والتي يقصد بها العلاقة الدالية بين الاستهلاك الكلي من جهة ومستوى الدخل المتاح من جهة أخرى، وتفسرهذهالدالةكيف أن الاستهلاك يتغير بتغير الدخل، فمن مفترض أن لكل مستوى من مستويات الدخل مستوى من الاستهلاك يتغير طرديا مع التغير الذي يحدث في الدخل، حيث أن هناك جزء من الدخل لا ينفق على الاستهلاك ويبقى على صورة مدخرات.

وقد عبر كينز بين الاستهلاك والدخل في الدالة التالية:

$$C = c_0 + c_1 Y$$

حيثيمثل:

C: الاستهلاك الشخصي

c_o: الاستهلاك الثابت مهما كان مستوى الدخل (مستقل عن الدخل)

c_1y: الاستهلاك المتغير وهو الذي يتغير مع تغير الدخل (مرتبط بالدخل)

C: الميل الحدي للاستهلاك، وهو نسبة تغير الاستهلاك من التغير في الدخل

Y: الدخل الشخصي المتاح

إن أهم فرضيات دالة الاستهلاك الكينزية، يمكن توضيحها فيما يلي:

- إن دالة الاستهلاك ثابتة ومستقرة في المدى القصير، وأي تغير يحدث لها نتيجة للتغير في الدخل، والعلاقة بين الدخل والاستهلاك طردية.
- إن الميل الحدي للاستهلاك $MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = c_1$ موجب وأقل من واحد، $(1 > MPC > 0)$، ونستنتج من ذلك: إذا كان MPC=1 بمعنى أن دخل ينفق جميعه على الاستهلاك دون أن يخصص جزء منه للادخار، وهذا مستبعد عند كينز.
- الميل المتوسط للاستهلاك APC= $\frac{C}{Y}$، والذي يمثل نسبة الاستهلاك من الدخل، يتناقص مع كل زيادة في الدخل.

- أن الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من الميل المتوسط للاستهلاك، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

$$\text{APC} = \frac{\text{c}}{\text{y}^{\text{d}}} = \frac{c_0 + c_1 Y^d}{Y^d} = \frac{c_0}{Y^d} + c_1 = MPC + cl$$

الشكل البياني التالي يوضح الدالة:

الشكل رقم (01): الاستهلاك عند كينز

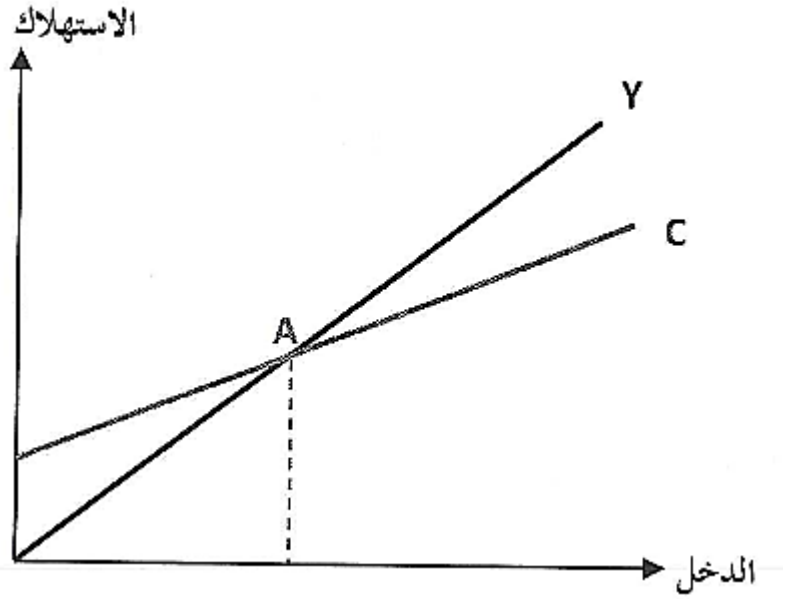

- **فرضية الدخل مطلقة:**

تقول فرضية الدخل المطلق بأن دالة الاستهلاك تنتقل من مكانها الأصلي إلى أعلى أي C2 أو إلى أسفل أي إلى C3، ويعود ذلك إلى أسباب موضوعية غير دخلية تؤدي إلى هذا الانتقال وهذا ما فسره الاقتصاديان "سميزيس"Smithies " و" توبن" Tobin.

يرى "سميزيس" أن هناك ثلاث أسباب لانتقال دالة الاستهلاك، وهي: درجة التحضر (الهجرة من الريف إلى المدن)،وإنتاج سلع استهلاكه جديدة (خاصة مع وجود وسائل الدعاية والإعلامالكافية)، وتغير فئات العمر السكاني، كما يرى أيضا أنه من خلال انتقال دالة الاستهلاك في الفترة القصيرة بسبب العوامل السابقة تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل والتي تبدأ من نقطة الأصلوأسفل خط°45.

أما " توبن" فيقول أن هناك عامل واحد فقط هو الذي يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى أعلى وهو ثروة، ويقصد بها جميع الأصول التي يمتلكها الأفراد والثروة عن الدخل كما تعلم، فتوى يرى تختلف عن الدخل كما نعلم، فتوبن يرى أنه كلما زادت الثروة الاستهلاك إلى أعلى في المدى القصير تنشأ دالة الاستهلاك في المدى الطويل مبتدئة من نقطة الأصل كما ذكرة "سميزيس"، إذا تركز نظرية الدخل المطلق فيمكن أن تكون دالة الاستهلاك غير موجودة أصلا في حالة واحدة هي حالة عدم حدوث أي عامل من عوامل السابق ذكرها، أي عدم انتقال دالة الاستهلاك في المدى القصير إلى أعلى.

شكل رقم (02): انتقال دالة الاستهلاك

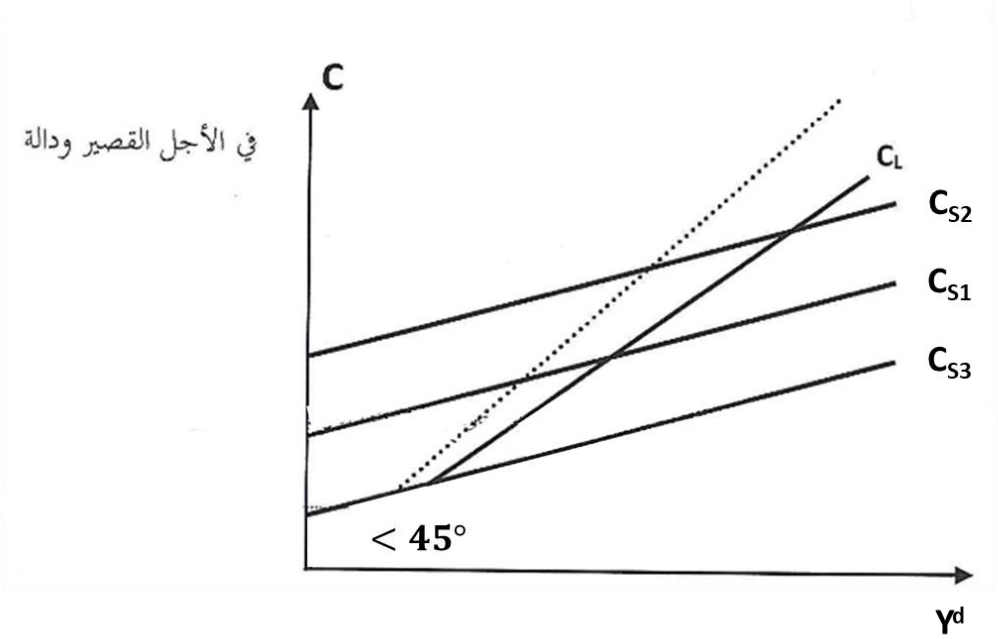

المطلب الثاني: الادخار

يعتبر الادخار كمتغير اقتصادي من المتغيرات المهمة، وهي تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والمفكرين الاقتصادي في مختلف أبحاثهم ودراستهم العلمية، وكذا صناع القرار في مختلف دول العالم ونظرا لما يمثله من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني، ذلك من حيث ارتباطه بالاستهلاك من جهة وبالاستثمار من جهة أخرى، وهو يتعبر مؤشر اقتصادي هام، وله أثر كبير في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي، حيث يساعد في زيادة التراكم الرأسمالي لنمو الاقتصاد الوطني، ويساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف الادخار:

يقول آدم سميث Adam smith" أحد مفكرين المدرسة الكلاسيكية في كتابة ثروة الأمم "أن رأس المال يزداد بالادخار ويتناقض بالهدر وسوء الإدارة "، وبالنسبة لمفهوم الادخار لدى الكلاسيكية هو "عبارة عن اقتطاع جزء من الدخل أو الامتناع عن استهلاكه لغرض استثماره في سلع إنتاجية"ومفهومالادخار لدى كينز" هو الجزء المتبقي من الدخل الذي لم ينفقعن الاستهلاك.

ويعرف الادخار كذلك بأنه "ذلك جزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي لا يستخدم في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية"، ويقصد بالادخار كذلك بأنه " ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنماتمتوجيهه لبناء الطاقاتالإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا.

ما يفهم من خلال ما تقدم في تعريفات السابقة أن ما يحصل عليه الفرد من خلال فترة زمنية معينة، يقوم بتوجيه جزء منه إلى الاستهلاك (الإنفاق الجاري)، والجزء الآخر يذهب إلى الادخار، لذلك يمكن القول بأن الادخار يتمثل في ذلك الفرق بين الدخل الجاريوالإنفاق الجاري على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال فترة معينة.

ثانيا: أنواع الادخار:

يمكن التميز بين عدة أنواع من الادخار، وذلك من خلال عدة تصنيفات، يمكن ذكرها فيما يلي:

1-من حيث طبيعة تكوين الادخار:

يمكن أن نميز من حيث طبيعة تكوين الادخار بين نوعين منالادخار، وهما الادخار الاجباري والادخار الاختياري.

- **الادخار الإجباري:**

هو عبارة ذلك الجزء المستقطع من الدخل بصورة إلزامية، أي ذلك الادخار الذي يفرض على الأفراد تحت ضغوط خارجية، كتنفيذ القوانين والقرارات الحكومية الملزمة على الأفراد، مثل دفع الضرائب والرسوم، دفع أقساط التأمين والمعاش ...الخ.

- **الادخار الاختياري:**

هو عبارة عن ذلك الجزء المستقطع من دخل بشكل إرادي، أي الذي يقبل عليه الأفراد ومختلف الهيئات والمؤسساتطواعية، برغبة منهم في ذلك، وهي تتمثل في مختلف المدخرات التي تنشأ نتيجة الوعي بموضوع الادخار وأهميته على مستوى الفردي والجماعي.

2-من حيث الطرف المدخر (المصدر):

يمكن أن نفرق من حيث الطرف المدخر (المصدر) بين نوعينمن الادخار وهما الادخار العام والادخارالخاص، وهناك من يقسمها إلى ثلاثة أنواع، وهم ادخار القطاع الحكومي (العام)، وادخار قطاع الأعمال وادخار القطاع العائلي (الخاص).

- **ادخار القطاع الحكومي (العام):**

تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها، إلى تخفيض نفقاتها بهدف تحقيق فائض توجهه إلى تمويل الاستثمار، أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي لمواجه ما يطرأ من عجز في الميزانية العامة للدولة في سنوات المقبلة هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي.

إذا الادخار الحكومي يتمثل في فائض الميزانية والذي هو عبارة عن فائض الإيرادات العامةالعادية أو الجاريةعلى المصروفات (النفقات) العامة العادية أو الجارية.

- **ادخار قطاع الأعمال:**

تتمثل مدخرات قطاع الأعمال في تلك الأرباح غير الموزعة تحققها المشروعات والمؤسسات الأعمال والتي تخصصها لإعادة توظيفها في العملية الإنتاجية، أي زيادة استثماراتها، بحيث كلما زادت الأرباح كلما زادت مدخرات هذا القطاع، وتعتبر مدخرات هذا القطاع من أهم مصدر الادخار بالنسبة للدول، خاصة الدول متقدمة.

- **ادخار القطاع العائلي(الخاص):**

ويتمثل ادخار القطاع العائلي في ذلك الجزء من الدخل الشخصي الذي لم ينفق على الاستهلاك (الإنفاق الجاري)، أي الذي لم يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية والخدمات، وبحيث يوجه ذلك الجزء (الفائض) للادخار، كأن يوضع مثلا في صناديق التوفير، أو الودائع الآجلة، أو شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات...الخ.

3-من حيث النظرة المحاسبية:

يمكن أن نفرق من حيث النظرة المحاسبية بين نوعين من الادخار وهما الادخار الإجمالي والادخار الصافي ونوضح الفرق بينهما فيما يلي:

- **الادخار الإجمالي:**

إن الادخار الإجمال هو الذي الجزء من الدخل الذي يخصص لتجديد ما بلي من المعدات الرأسماليةنتيجة لاستعمالها في العمليات الإنتاجية.

- **الادخار الصافي:**

أما بالنسبة للادخار الصافي فهو لا يشمل ذلكالجزء من الدخل المخصص لأغراض المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة، وإنما يشمل ما يخصص من الدخل لزيادة التكوين الرأسمالي.

ثالثا: دالة الادخار عند كينز:

يقصد بالدالة الادخار العلاقة الدالية بين الادخار من جهة ومستوى الدخل المتاح من جهة أخرى، وتفسر هذه الدالة كيف أن الادخار يتغير بتغير الدخل، بحيث كلما زاد الدخل الادخار تبعا لذلك، وكلما حصل انخفاض في مستوى الدخل ترتب عليه انخفاض في حجم الادخار، وبالتالي هذه الدالة توضح حجم الادخار عند مستويات مختلفة من الدخل، مع افتراض ثابت باقي العوامل المؤثرة الأخرى، ويمكن صياغة دالة الادخار كالتالي:

$$S = c_0 + (1 - c_1)y$$

دالة الادخار هي اشتقاق من دالة الاستهلاك:

$$Y = c + s$$

$$S = y - c$$
$$S = y - (c_0 + c_1 y)$$
$$S = y - c_0 - c_1 y$$
$$S = -c_0 + (1 - c_1)y$$

حيث يمثل:

S: الادخار

C_0: يمثل الادخار السلبي أي قيمة المسحوبات من المدخرات عندما يكون الدخل المتاح يساوي الصفر.

$y(1 - c_1)$: الادخار المتغير أي الادخار مرتبط بالدخل

$(1 - c_1)$:الميل الحدي للادخار، وهو نسبة تغير الادخار من التغير في الدخل

Y: الدخل الشخصي المتاح

ويمكن أن نشير إلى بعض الملاحظات فيما يلي:

- إن الميل الحدي للادخار $MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = (1 - c_1)$ موجب وأقل من واحدة، $(1 > MPS > 0)$

مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$+\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta C + \Delta S}{\Delta Y} = \frac{\Delta Y}{\Delta Y} = 1\frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

- الميل المتوسط للاستهلاك $APS = \frac{S}{Y}$ والذي يمثل نسبة الاستهلاك من الداخل هو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، أي: $0 < \frac{S}{Y} < 1$

- أن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي الواحد الصحيح، حيث أن:

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{C+S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

وشكل البياني التالي يوضح دالة الادخار:

الشكل الرقم (03): دالة الادخار

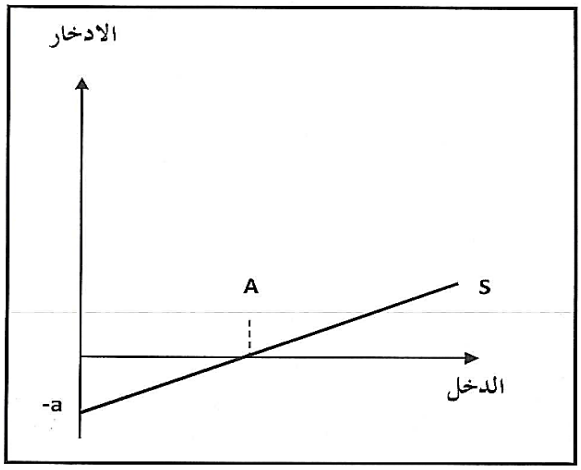

تمثل النقطة (a−) نقطة تقاطع دالة الادخار مع المحور الرئيسي وهي تمثل الجزء السالب من الدالة الادخار، أي تمثل قيمة المسحوبات من المدخرات سابقة لتغطية الاستهلاك (a+) عندما يكون حجم الدخل المتاح يساوي الصفر.

أما بنسبة للنقطة (A) هي النقطة التي يكون عندها الدخل مساويا للاستهلاك، أي أن الادخار يكون مساويا للصفر، على يمين هذه النقطة يكون الادخار موجبا، وعلى يسارها يكون سالبا.

رابعا: العوامل المؤثرة في الادخار:

يعتمد الادخار بشكل مباشر على حجم الاستهلاك، حيث يوزع الفرد دخله المتاح بين الاستهلاك والادخار، وبالتالي إلى جانب الدخل الذي يعتبر المحدد الأساسي للادخار، كما هو كذلك بالنسبة للاستهلاك، فأن الاستهلاك يعتبر العامل الأساسي كذلك في تأثير على حجم الادخار، كون أن الادخار هو فائض الدخل عن الاستهلاك، وبالتالي يتنافس كل منهما في التصرف في الدخل المتاح، وما يفهم كذلك أن جميع العوامل المؤثرة في نصيب الاستهلاك من الدخل بالضرورة تؤثر إن بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر في نصيب الادخار من الدخل، وقد تم التعرف على هذه العوامل في الموضوع الاستهلاك، وسنكتفي هنا بذكر بعضهاوبالتحديد ما تعلق بالعوامل الاقتصادية فقط.

- **نمط توزيع الدخول:**

يقصد بنمط توزيع الدخول، هو الوضع الذي يكون عليه الأنصبة النسبية للأجور، الربع، الأرباح والفوائد من الدخل الوطني، فكلما كان الدخل الوطني موزعا على نحو يجعل النصيب النسبي لعوائد حقوق التملك (الريع، الربح والفائدة) كبيرا بالقياس إلى النصيب النسبي للأجور، كلما أدى ذلك إلى انخفاض معدل الاستهلاك الكلي أي ارتفاع معدل الادخار الكلي مقارنة بالوضع الذي لو كان هذا التوزيع في صالح الأجور أي في صالح أصحاب الدخول والمرتبات المنخفضة والمحدودة، والتي يتميز ميلها المتوسط للاستهلاك بارتفاع كبير، وبالتالي انخفاض كبير للادخار.

- **مستوى الأسعار:**

يعتبر مستوى الأسعار من العوامل المؤثرة بشكل كبير على حجم الادخار، وأن أي تغير يحدث في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى إحداث تغيرات في نصب الادخار من دخل الأفراد، لأن أي تغير في الأسعار سواء بالارتفاع أو الانخفاض له تأثير على قيمة الدخول الحقيقية، بمعنى لو ارتفعت أو انخفضت دون حدوث أي ارتفاع أو انخفاض في الداخل (ثبات مستوى الدخل)، فإن هذا التغير في الأسعار سيكون له تأثير على الميل للاستهلاك، ومن ثم على نصيبالادخار من هذا الدخل.

- **سعر الفائدة:**

اعتقد أصحاب النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة العامل الأساسي المشجع على الادخار في حين شكك كينزو غيره من الاقتصاديين في رأي أصحاب النظرية الكلاسيكية في شكل وحجم تأثير سعر الفائدة على الادخار، أي ربما يكون له تأثير سلبي (معاكس) على الادخار، ذلك أنه عند مستويات الفائدة المرتفعة يجد الفرد نفسه محققا لعائد أكبر من مدخراته، فيتمكن من ادخار جزء أقل، ليستمتع باستهلاك جزء أكبر من الدخل، وبالتالي فالعلاقة بين الادخار وسعر الفائدة هي ليست دائما طردية.

- **كفاءة الاستثمار:**

إن ارتفاع أو انخفاض معامل كفاءة الاستثمار يؤثر على تأثيرا كبيرا على نمو الاقتصاد الوطني، ومن ثم على نمو معدلات الادخار، فكلما ارتفع هذا العامل كلما ارتفع معدل نمو الدخل الوطني، وبالتالي قدرته على خلق وتكوين المدخرات المحلية، أي أن إمكانية رفع معدلات الادخار تتوقف إلى حد كبير على إمكانات رفع كفاءة الاستثمار، والتغلب على المشاكل والمعوقات التي تحول دون تشغيل الطاقات الإنتاجية بأعلى كفاءة ممكنة.

- **الضرائب:**

الضرائب هي عبارة عن اقتطاع جزء من الدخل لصالح الدولة، وفي الغالب يكون هذا الاقتطاع من الجزء الموجه للادخار، فالفرد لن يقوم بتقليص الدخل المخصص للاستهلاك ما دام هناك فائضا موجه للادخار، أي أن أي زيادة تطرأ على نسبة الضرائب المقتطعة ستكون حتما من المدخرات الاختيارية، من جهة أخرى قد يكون التأثير عكسي، إذا ما اعتبرنا الضرائب نوع من أنواع الادخار الإجباري، بحيث تقتطع من الدخل الحالي ليستفيد منها الفرد مستقبلا على شكل تعويضات أو معاشات تقاعدية أو خدمات عامة ...الخ.

خامسا: أهمية الادخار:

يتمتع الادخار بأهمية كبيرة في النهوض باقتصاديات الدول، حيث يعتبرالمصدر الأساسي لتمويل المشروعات الاستثمارية، وبالتالي يلعب دورا كبيرا في تحقيق النموالتنميةالاقتصادية، كما له أهمية بالغة على الفرد والمجتمع ككل.

وتكمن أهمية الادخار بالنسبة للفرد، فيما يلي:

-تكوين رؤوس الأموال وزيادةقيمتها، وخلق الثروة والتمتع بها مستقبلا.

-تشكيل مصدر للدخل للتغلب على حالات العجز كالمرض أو شيخوخة مثلا.

-تكوين احتياطي لمواجهة الحوادث غير المتوقعة.

-الاستعداد الكامل لمواجهة الحوادث المتوقع حدوثها مستقبلا.

-الرفع من مستوى المعيشة وتحسينها إلى مستويات أفضل.

-التمتع في المستقبل بإشباع الحاجات والرغبات المختلفة التي يصعب إشباعها في ظل الظروف الحالية، وبالتالي يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق الادخار.

أما بالنسبة للمجتمع ككل فتمكن أهمية الادخار في:

-مصدر أساسي ومهم لتمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة، من ثم زيادة معدل نمو الدخل الوطني.

-دفع وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، من خلال توجيه الادخار إلى الاستثمار في القطاعات والمجالات التي تحتاج إلى ذلك، والتي يكون لها الدور في تحقيق ذلك الهدف الاقتصادي.

-خلق فرص عمل جديدة من خلال القيام بمشاريع استثمارية جديدة أو توسيع تلك المشاريع القائمة، وبالتالي امتصاص البطالة وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع.

-تكوين احتياطي لتغطية العجز المالي الذي يمكن أن يحدث للدولة، وكذلك مواجهة الطوارئ والحوادثومختلف الأزمات التي يمكن أن تحدث مستقبلا.

-يعتبر الادخار وسيلة بالنسبة للدولة للحد من مشكلة التضخم، وذلك من خلال استخدام أدواتها المختلفة لتشجيع الأفراد على الادخار، ودفعهم إلى توجيه الزيادة الحاصلة في الدخل إلى الادخار بدل توجيهها إلى الإنفاق الاستهلاكي والذي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

المحور السادس: الاستثمار

إن من بين أكبر التحديات التي تواجهها الدول النامية في مسارها نحو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، هو افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتحقيق ذلك، خاصة ندرة رؤوس الأموال وانخفاض حجم الاستثمار، حيث يشكل الاستثمار المتغير الرئيسي المؤثر في تطور الدول ونموها، ويعتبر الأداة والوسيلة الأساسية التي تعالج بها مختلف المشكلات الاقتصادية وغيرها مثل البطالة والتضخم، وبالتالي فهو الأساس والعمود الذي تبنى عليها التنمية الشاملة بها، ولذلك نجد أن الموضوع الاستثمار كان له الحظ الوفير في مختلف الدراسات، والكتابات الاقتصادية عبر التاريخ الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار:

وردت العديد من التعريفات للاستثمار، نذكر منها ما يلي:

يعرف الاستثمار بأنه " هو ذلك الإنفاق الممثل في شراء أو تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها(آلاتومعداتو عقارات...) وزيادة المخزون (موادأولية، سلع وسيطة، وسلع نهائية) خلال فترة زمنية معينة".

ويعرف الاستثمار كذلك بأنه: "التضحية بالموارد التي تستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات، أو فوائد خلال فترة زمنية معينة، حيث أن العائد الكلي يكون أكبر من النفقات الأولية للاستثمار"ويعرف على هذا الأساس كذلك " بأنه تزايد مكونات الطاقات المتاحة أي هو تقبلتضحية الحاضر لتحسين المستقبل".

ومن جانب المحاسبي يعرف الاستثمار بأنه "عبارة عن الموجودات ذات العمر الإنتاجي الطويل نسبيا وهي قيم مادية ومعنوية، والتي اقتنتها المؤسسات لغرض الاستعمال المباشر أو غير المباشر في العملية الإنتاجية أو تجارية أو الخدمية وليس الغرض إعادة بيعها أو تحويلها ويعرف كذلك بأنه مجموعة الوسائل والقيم المادية والمعنوية الثابتةوالمملوكة من طرف المؤسسة المختصة لغرض عملية إنتاجية وزيادة رصيد المجتمع من رأس المال".

يمكننا القول من خلال ما تقدم أن الاستثمار هو عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو في مبلغ المستثمر، أو هو عبارة عن توظيف رأسمالي حالي، مقابل مداخيل، وعوائد يأمل الحصول على مستقبلا.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار:

هناك عدة أنواعوأشكال للاستثمار ذلك راجع إلى اختلاف المعايير، والتصنيفات المتعددةويمكن ذكر بعض هذه المعايير فيما يلي:

أولا: وفق معيار النوعي:

ويمكن أن نميز حسب هذا معيار بين نوعين من الاستثمار، وهما الاستثمار المالي والاستثمار الحقيقي.

- **الاستثمار الحقيقي:**

يشمل الاستثمار الحقيقي " كل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع بمعنى زيادة طاقته الإنتاجية كشراء أو اقتناء الآلات، والمعداتوالمصانع الجديدة".

- **الاستثمار المالي:**

الاستثمارالمالي يعبر عن الاستثمارات التي لا يترتب عنها سوى انتقال الملكية للسلع الرأسمالية من طرف لآخر دون إحداث زيادة في طاقة الإنتاجية للمجتمع، كشراء الأسهم، والسندات، وغيرها من الأوراق المالية.

ثانيا: وفق معيار المدة:

ووفق معيار المدة نميز بين ثلاثة أنواع من الاستثمار وهي:

- **الاستثمار قصير الأجل:**

فاستثمار قصير الأجل هو الاستثمار الذي لا يتعدى مدته السنة الواحدة.

- **الاستثمار متوسط الأجل:**

أما الاستثمار متوسط الأجل فهو الاستثمار الذي تتراوح مدته الزمنية بين سنة وثلاثسنوات، وهناك رأي آخر يقول بأنه الاستثمار الذي يتراوح مدته الزمنية بين سنة وخمس سنوات.

- **الاستثمار طويل الأجل:**

والاستثمار طويل الأجل هو الاستثمار الذي مدته تفوق ثلاث سنوات أو خمس سنوات.

ثالثا: وفق المعيار القانوني:

ويمكن تصنيف الاستثمار وفق معيار الطبيعة القانونية إلى ثلاث أنواع:

- **الاستثمارات العمومية:**

الاستثمار العمومية تسمى أيضا بالاستثمارات الحكومية، وهي المشاريع المنجزة من قبل الحكومة والهيئات والمؤسسات القطاع العام، والمتمثلة في إنجاز الهياكل القاعدية أو الأساسية، والهدف الأساسي منها تحسين الظروف الاجتماعية للأفراد وتلبية مختلف الحاجات الإنسانية، وبهذا تختلف عن كل النشاطات الأخرى بسب عدم وجود حافز الربحية في العمل الحكومي وغير هادفة للربحية، كما تعتبر العوامل الاقتصادية أقل أهمية في إدارة المشروع.

- **الاستثمارات الخاصة:**

هي الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات والشركاتالخاصة، أي تلك المشروعات التابعة للأفراد، ليس للحكومة أي دخل في إدارتها أو حتى التأثير في عملها، إلا بقدر الإجراءات التي تصدرها من خلال سياساتها المختلفة، لتوجيهها إلى ما يخدم الصالح العام، ويشمل هذا النوع من الاستثمار، كل من المشروعات المحلية والأجنبية، ويعتبر حافز الربح هو الدافع لإنشائها وكذلك بقائها واستمرارها.

- **الاستثمارات المختلطة:**

وتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة مشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية، لأنها لا تستطيع تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاصة.

رابعا: وفق معيار الغرض:

ونميز هنا بين نوعين من الاستثمار:

- **الاستثمار الإحلالي:**

الاستثمار الإحلالي هو عبارة عن رأس المال الجديد الذي أنتج خصيصا لكي يحل محل رأس المال الذي استهلك في عملية الإنتاج.

- **الاستثمار الصافي:**

أما بالنسبة للاستثمار الصافي فهو رأس المال الجديد الذي أنتجبغرض زيادة الطاقة الإنتاجية الكلية عما كانتعليه من قبل هذا الاستثمار.

خامسا: وفق معيار التقسيم الجغرافي:

ونميز هنا بين نوعين من الاستثمار هما الاستثمار المحلي، والاستثمار الخارجي (الدولي)

- **الاستثمار المحلي:**

يقصد بالاستثمار المحلي هو مجموع المشاريع الاستثمارية المنجزة بأشكالها وصورهاالمختلفة، لكن ملكية رأس مالها وكافة أصولها تعود بالكامل للطرف المحلي، سواء كانت من طرف الأفراد أو من طرف الحكومة.

- **الاستثمار الخارجي (الدولي):**

يرى فريد النجار أن الاستثمار الدولي هو كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن الدولة مضيفة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية، والماليةوالسياسية سواء لهدف مؤقت، أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل.

يمكن أن نميز بين النوعين من الاستثمار الدولي، أو كما يطلق عليه أيضا الاستثمار الأجنبي وهما الاستثمار الأجنبي غير مباشر، والاستثمار الأجنبي المباشر.

وبنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر يقصد به قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة، بل ينصب الاهتمام بالمحفظة على سلامة رأس مالهم، وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فيعرفه البنك الدولي على أنه " استثماريقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا10%من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك "الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، وبعكس مصلحة دائمة، وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار (العوامل المؤثرة):

لقد اختلف الاقتصاديون حول طبيعة محددات الاستثمار، حيث لم يكن هناك إجماع في الرأي بينهم بخصوصها، ولكن من الواضح أن لدافع الربح تأثير رئيسي على قرارات الاستثمار، فيمكن أن يؤثر إيجابيا بحيث يزيد الاستثمار،أو سلبيا بحيث يؤدي على انخفاض الاستثمار، وبشكل عام يمكن أن نوجز ما أجمع الاقتصاديون على أنها المحددات الاستثمار ضمن العوامل التالية.

أولا: العوامل المباشرة:

تعد هذه العوامل مباشرة لمحددات الاستثمار نظرا لارتباطها بفعالية الاستثمار من حيث تأثيره على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر، ومن جملة هذه العوامل ما يلي:

- **سعر الفائدة:**

تعني ارتفاع معدلات الفائدة تخفيض القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يتم الحصول عليها في المستقبل، هذا ما يؤدي إلى تخفيض فرص الاستثمار، وبهذا تمثل المعدلات الحقيقية لأسعار الفائدة محددا أساسيا لقراراتالاستثمار، فلقد اعتبر "كينز" أن مستوى الاستثمار الكلي يتحد بالتغيرات في سعر الفائدة فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار الكلي والعكس صحيح.

- **الأرباح:**

يعد الربح أحد المحددات الهامة للاستثمار، فهو يزيد من مقدرة المشروع على الاستثمار من حيث إمكانية استخدامه في تمويل الاستثمارات، فعلى المستوى الكلي اتخذ تحليل العلاقة بين الربح والاستثمار أشكالا مختلفة، فاعتبر البعض أن الاستثمار يتأثر طرديا بالربح مع مراعاة أن هذا الأخير هو أحد مكونات الدخل القومي، فإذا زاد الدخل القومي فهدا يؤدي إلى زيادة الربح' من هنا تظهر العلاقة المباشر بين الاستثمار والدخل القومي، وافترض البعض الآخر أن تغيرات الربح على المستوى الكلي أكثر أهمية، بمعنى أن هناك علاقة دالية بين الاستثمار والأرباح، أي أن الاستثمار يتأثر بمستوى الأرباح، كما

يمكن أن يكون الاستثمار سببا في ارتفاع مستوى الدخل"–حسب نظرية مضاعف الاستثمار–" والذي يكون بدوره سببا في ارتفاع مستوى الأرباح.

- **معدل التغير في الربح:**

حسب نظرية المعجل، فإن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل، ويعني أنه عندما يشير رقم إجمالي الناتج القومي المحلي إلى معدل نمو السريع، فأن ذلك يوضح اقتصاديا توسعيا يخلق فرص استثمار متزايدة ويعطي بالتالي فرصة لارتفاع حجم المبيعات، أي زيادة الطلب على سلع والخدمات الاستهلاكية، الأمر الذي يستدعي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، وهذه الزيادة في إنتاج هذه السلع والخدمات الاستهلاكية تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية –أي الاستثمار–ونستنتج في الأخير أن ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار.

- **رأس المال:**

يتفق معظم الاقتصاديين على أنه لا يوجد استثمار إلا في حالة خلق أو تكوين رأس المال المادي، ولتكوين هذا الأخير فإنه يتطلب القيام بعملية الادخار، أي ما يفسر قدرة المجتمع على الامتناع عن استهلاكه جزء من الدخل وتوجيهه إلى الادخار، وهذا يكون في حالة أن هذا المجتمع لا يرتبط مع العالم الخارجي بعلاقات اقتصادية، أما في حالة العكسية فإن مصدر تكوين رأس المال يكون عن طريق القروض، ومن هذا فإن مجموع الاستثمارات سيكون أكبر من مجموع المدخرات وذلك بمقدار هذه الفروض، وكما أن أي استثمار لابد وأن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس مال المجتمع.

- **التكنولوجيا وزيادة النمو السكاني:**

إن معرفة التكنولوجيا تقلل من تكاليف الاستثمار وبالتالي تحفيز الاستثمارات، فالدول الآن تتسابق على التطوير والتحديثواستخدام وسائل تكنولوجية متطورة لفنون الإنتاجومن المعروف أن ارتفاع المستوى التكنولوجيا سيؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة في أي نشاط

أو مجال يتوقف على الطلب الكلي، كما يمكن أن تؤدي زيادة نمو السكان واكتشاف مناطق جديدة أو موارد أولية جديدة إلى ظهور ما يعرف "بالاستثمار التلقائي" أو المستقل.

- **الحوافز:**

نعني بالحوافز التشجيع والتسهيلات المختلفة التي تقدمها الدول للمستثمرين، وتشمل هذه الحوافز تسهيلات الإنتاجية المختلفة بأسعار رمزية والقضاء على الروتين في انجاز المعاملات الاستثمارية وتشجيع الكفاءات والقدرات وجذبهم للعمل داخل الدولة، هذه الحوافز جميعها ستؤدي إلى زيادة الاستثمار وانتقال منحنى الاستثمار إلى الأعلى.

- **الطلب الكلي:**

تؤدي زيادة الحجم الطلب الكلي على سلع والخدمات إلى زيادة الحجم الاستثماراتوتشجيع المستثمرين وجذبهم لزيادة استثماراتهم، ويتوقف حجم الزيادة الطلب الكلي على عدة عوامل من أهمها سعر السلعة المعقول، توافق السلعة لرغبات وأذواق المستهلكين والجودةوعدد المستهلكين...الخ.

- **الاتجاه العام للأسعار:**

تعتبر ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي لأنارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، بهذا ينخفض الادخارومن ثم الاستثمار وذلك لأن الاستهلاك يمتص الزيادة في الدخل.

ثانيا: العوامل غير مباشرة:

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- **التوقعات:**

تلعب التوقعات دورا هاما في حالة اقتصادية العامة، ونعني بالتوقعات الاتجاه السائد سواء كان تفاؤل أو تشاؤم بشأن المستقبل الاقتصادي للمجتمع، فإذا عم التفاؤل بالمستقبل في المجتمع، فهذا يعطي دافعا قويا لأفراد المجتمع للعمل والاستثمار ومن ثم ارتفاع الطلب

على السلع والخدماتوبالتالي نمو اقتصاد هذا المجتمع، أما إذا عم التشاؤم فهذا ينعكس سلبا علىالاقتصاد المجتمع ونموه ومن هنا إذا أراد المستثمر التوسع في طاقته الإنتاجية، فإن نتائج استثماره لايراها بسرعة، بل تتطلب عدة سنوات المستقبل أي تظهر النتائج في المستقبل، فعامل التوقع إذا يلعب دورا فعالا خاصة حول الطلب في السوق على السلع والخدمات.

- **الضرائب:**

يمكن أن يترتب على إجراءات معينة لسياسات ضريبية ما تأثيرا كبيرا على الأرباح المحققة من المشروعات ومنه على حجم الاستثمارات، فقد تؤدي المعاملة الضريبية إلى التشجيع الاستثمارات أو إلى انخفاضها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيضتكلفة رأس المال، فنجد كثيرا من الدول تلجأ إلى سياسة تشجيع الاستثمار بإصدار قوانين لذلكم منخلال تسهيل الإجراءات وتخفيض الضرائب على الاستثمارات الجديدة، أو ربما الإعفاء منها نهائيا لمدة معينة، إلى جانب ذلك فإن زيادة الأعباء الضريبة على المشروع تؤدي إلى تقليل الحافز على الاستثمار.

- **القروض:**

عندما يتم الإنفاق على قرض معين فهذا يعني أنه سيتبعه دفع فوائد منتظمة دون أن ننسى أصل الدين إلى المقرضين، وهذا يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتوقعة وبالتالي انخفاض الاستثمار، كما أن التوسع في القروض العامة يجعل الدولة ترتفع من سعر الفائدة كوسيلة لجذب الأفراد للاكتتاب في سندات القروض العامة، فارتفاع سعر الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص لأن الأفراد المكتتبون في القروض العامة يسحبون أموالهم من الاستثمارات الخاصة.

المحور السابع: المؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

"المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعرأعلى من تكلفته".

"المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعر أعلى مما تكلفته".

يعرفM.Truchyيعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها وحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر المادية والبشرية للنشاط الإقتصادي.

كما تعرف المؤسسة الاقتصادية على أنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، المادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للمؤسسة يتمثل في ذلك التنظيم الذي يجمع بين الوسائل المالية والمادية والبشرية بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسةالإقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من خلال سرد التعاريف السابقة للمؤسسة، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية:

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية، وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهداف معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم معين...
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات، وإما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.
- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف، أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد.
- يجب أن يشمل إصلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة، إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها...

المطلب الثالث: تصنيفات المؤسسات

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة ونظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة نذكر أهمها:

أولا: حسب طبيعة الملكية: هناك ثلاثة أنواع من الملكيات:

-**الملكية الخاصة:** وهي مؤسسات إقتصادية تعود ملكيتها لفرد واحد أو مجوعة من الأفرادولكن بصفة خاصة.

-**الملكية العامة (العمومية):** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاء ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك. والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسيير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفق القوانين للدولة.

-**الملكية المشتركة:** وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين قطاعين العام والخاص.

ثانيا:حسب الحجم:

ويرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها. فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كمعيارين أساسيين للتصنيف. وهناك من يضيف إلى ذلك قيمة ما يلاحظ في السنوات الأخيرة أن المؤسسات في علاقاتها مع مورديها وهناك أيضا من يعتمد على الأموال الخاصة للمؤسسة.

ثالثا: تصنيف المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي:

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بينثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية:

- القطاع الأولي: ويشمل مؤسسات إنتاج المواد الأولية الممثلة في الفلاحة، الصناعة الغابية المناجم، استخراج البترول وأنشطة الصيد البحري.
- القطاع الثانوي: ويشمل المؤسسات التي تنشط في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيطي.
- القطاع الثالث: ويشمل آل المؤسسات التي يعتمد نشاطها أساسا على تقديم الخدمات مثل لنقل البنوك والمؤسسات المالية التجارة، الصحة والاتصال.

رابعا: تصنيف المؤسسات حسب الشكل القانوني تصنف المؤسسات حسب المعيار القانوني الصنفين أساسيين هما:

- المؤسسات الخاصة وبدورها يمكن أن تتخذ الأشكال الآتية:

-**المؤسسات الفردية:** وهي مؤسسات يمتلكها شخص واحد ويؤسسها برأسمال شخصى وتشمل عادة الوحدات الحرفية، المحلات التجارية، الفنادق.. الخ

-**مؤسسات الشركات:** وهي مؤسسات يمتلكها أكثر من شخص وتخضع لشروط قانونية خاصة كتوفر الرضا بين الشركاء، ومساهمة آل شريك بجزء من رأسمال إما في

شكل نقدي أو عيني أو حصة عمل، كشركات الأشخاص شركات ذات مسؤولية محدودة شركات المساهمة ... الخ.

- **المؤسسات العمومية:** هي شركات تكون ملكيتها تابعة للدولة بصفة كاملة إما في شكل مؤسسات وطنية أو مؤسسات تابعة للجماعات المحلية، وقد تكون مؤسسات يشترك في رأسمالها القطاع العام والقطاع الخاص.

المحور الثامن: النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية

المطلب الأول: النظام الاقتصادي

أولا: تعريف النظام الاقتصادي

يعرف النظام الاقتصادي بأنه: مجموعة المبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، والتي تحكم سلوكياتهم في ممارسة النشاط الاقتصادي، وتحدد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها.

ويعرف بأنه: مجموعة من الآليات والمؤسسات لصنع القرار، وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والدخل والاستهلاك في نطاق منطقة جغرافية معينة.

ويمكننا تعريف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة القواعد الاقتصادية في المجتمع، لذلك يهتم النظام الاقتصادي بالتأثيرات الخاصة بسلوك المستهلكين في استهلاك الموارد المتاحة، وكيفية توفيرها لهم بالطرق التي تتناسب مع أوضاعهم الاقتصادية.

ثانيا: خصائص النظام الاقتصادي

على اعتبار أن النظام الاقتصادي بشير إلى الأطر الفكرية المحددة للآليات والطرق المتبعة في معالجة المشكلة الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فإنه ينبغي أن يتصف بشكل عام بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها فيما يلي:

-يتميز النظام الاقتصادي بأنه يستهدف دوما معالجة المشكلة الاقتصادية بشكل فعال، وعلى ذلك الأساس يتحدد مبرر وجوده واستمراريته في تنظيم الحياة الاقتصادية للمجتمع.

-أن يحتوي مجموعة من الآليات والطرق التي تمكن من تنظيم والتحكم في العلاقات والأنشطة الاقتصادية وإدارتها، وتضبط دور كل وحدة اقتصادية كنظام فرعي وعلاقته بالنظام الكلي.

-يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد العامة التي تميزه عن باقي الأنظمة في طريقة تنظيم العلاقات والأنشطة الاقتصادية ومعالجة المشكلة الاقتصادية.

-الانسجام مع الأبعاد الحضارية والاجتماعية والسياسية للمجتمع.

-أن يبنى على أفكار ومبادئ تتلاءم مع المنطق الاقتصادي السائد والقواعد والقوانين التي تحكم العلاقات والسلوكات الاقتصادية.

–توضيح آليات وترتيبات القرار الاقتصادي، الخاصة بالإجابة على تساؤلات المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في طريقة توفير الموارد الاقتصادية واستخدامها وتخصيصها على مختلف الاحتياجات والرغباتالإنسانية.

-يوفر الآليات والطرق التي تمكن المجتمع من التوزيع الفعال للثروة والموارد الاقتصادية المختلفة على مختلف الحاجيات والأجيال والفئات البشرية والقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ثالثا: أهداف النظام الاقتصادي

–تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد بالنظر إلى محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، فيتعين على أي نظام اقتصادي توفير الأطر الفكرية اللازمة التي تمكن الأمة من الحفاظ على الموارد واستغلالها أحسن استغلال، ونجد أن الأنظمة الاقتصادية التي سادت خلال فترة زمنية معينة قد تبنت آليات مختلفة في هذا الشأن، فمثلا أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يعتمد في ذلك على نظام السوق والمنافسة المثلى وحافز الربح، كآليات تعمل على توجيه ودفع الأفراد نحو تحسين الأداء المبني على المحافظة على الموارد واختيار النجع الطرق لاستغلالها وتوظيفها، أما النظام الاقتصادي الاشتراكي فيعتمد في ذلك على آلية التخطيط المركزي الذي من خلاله يتم تحديد طريقة استغلال وتوزيع الموارد بشكل يحافظ عليها ويحقق أكبر إشباع ممكن الحاجات الأفراد والمجتمع.

-تلبية الحاجات والرغبات الفردية والجماعية أي أن النظام الاقتصادي من مسؤولياته توضيح الطرق والأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تلبية حاجات ورغبات الأفراد والمجتمع، والتي تتحدد في المسالك التي تسلكها وسائل إشباع الحاجات والرغبات من مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك.

-التخصيص والتوزيع الفعال والكفء للموارد الاقتصادية على مختلف الاستخدامات والأنشطة والقطاعات والأجيال والمناطق، وذلك من خلال توفير قواعد وأحكام معينة خاصة بذلك.

-تحقيق التوزيع العادل للثروة والدخل بين مختلف الفئات البشرية ومحاولة تقليص التباين والاختلاف في التوزيع إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال توفير الأدوات والأسس المناسبة لتوزيع الدخل وتلك الخاصة بإعادة التوزيع، وفي هذا الشأن سعت الأنظمة الاقتصادية المختلفة إلى هذا الهدف، وقد تباينت مساعيها في تحقيق ذلك، وخاصة بالنسبة للنظام الاقتصادي الاشتراكي والنظام الاقتصادي الرأسمالي، فالأول بني أساسا على مبدأ العدالة في توزيع الثروة والدخل والقضاء على الطبقية، أما الثاني فلم يعطيها أهمية كبيرة بقدر تركيزه على الفعالية الاقتصادية.

-تنظيم وتوجيه الأنشطة الاقتصادية فلابد على النظام الاقتصادي أن يوفر الطرق والآليات المناسبة لتنظيم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بدءا من نشاط الإنتاج إلى نشاط الاستهلاك، وتحديد الأسس المناسبة لضبطها وتفعيلها، أي ما هي الآليات التي تضمن فعالية الأنشطة الاقتصادية؟

-تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الناس وبين عناصر الإنتاج كأفراد كجماعات، كمؤسسات ومجتمعات، والتي تتضح من خلال نمط ملكية وسائل الإنتاج العلاقات الاجتماعية داخل العملية الإنتاجية، علاقة الإنسان بالطبيعة علاقات التبادل والتوزيع.

-إيجاد الآليات المناسبة لتحقيق التنسيق الفعال بين مختلف الفعاليات والعناصر المكونة للنشاط الاقتصادي، وربط كل ذلك بالهدف الاقتصادي العام للمجتمع.

–العمل على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي: وذلك من خلال القضاء على مختلف الاختلالات والأزمات الاقتصادية التي تصيب المجتمعات.

-السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والذي يتجسد من خلال تحسين المؤشرات الخاصة بين التشغيل، الدخل والناتج الإجمالي مستويات المعيشة للأفراد، تلبية متطلبات المجتمع، الأمن الغذائي...إلخ

رابعا: أهم الأنظمة الاقتصادية

سنركز في محاضرتنا هذه على أنواع أساسية من الأنظمة لابد للطالب الاقتصاد أن يلم بها.

1.النظام الاقتصادي الرأسمالي:

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت للمصلحة إشباعاً، وإن كان منتجاً سميت المصلحة ربحاً.

فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة حيث يقوم السوق بهذا الدور.

أ- تطور مفهوم الرأسمالية عبر الزمن:

بعد انهيار النظام الإقطاعي، تحول الاقتصاد إلى الرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية حيث نجم عن انتشار الآلات، ظهور المصانع الكبيرة واتجاه رؤوس الأموال للاستثمار فيها.

من العوامل التي ساعدت على ظهور الرأسمالية:

-**تراكم رؤوس الأموال:** فتجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الأفراد أو طبقة من الطبقات بعد شرطا ضروريا لوجود إنتاج كبيرا.

-**الثورة الصناعية والاختراعات:** مكنت الاختراعات العلمية والتقنية من استغلال رأس المال المتراكم وإحلال الآلات محل المجهود البشري والحيواني خلال عملية الإنتاج. كما ساعد تطبيق أساليب العمل الحديثة فيتنظيم وإدارة رأس المال والعمل على تنمية الأسواق.

-**التحرر السياسي والديني:** تغيرت القيم بحيث اهتزت نظرية الحق الإلهي وانشق البروتستنت عن الكنيسة وانتشرت أفكار الحرية التي ساعدت مجموعة من المغامرين على الإقدام على المشروعات الصناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السائدة وحققوا أرباحا طائلة مما أدى بدوره إلى انتشار النظام الرأسمالي بشكل كبير.

تطور لمفهوم الاقتصادي الرأسمالي منذ آدم سميث بشرح وتحليل القانون الطبيعي الذي بسير النظام الاقتصادي تلقائيا وأصبح في نظر ريكاردو يعبر عن سيادة المنافسة الكاملة بينما اهتمت النظرية الكنزية بسياسة التمويل بالعجز وتدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل وإمكانية استمرار الاقتصاد لفترة زمنية طويلة في حالة توازن ولكنها ليست حالة تشغيل كامل كما كانت تعتقده النظرية الكلاسيكية.

وركز النظام الاقتصادي الحر على قدرة الفرد على تحقيق أفضل مستوى من الإنتاج والتشغيل الكامل لعناصر الإنتاج دون تدخل الدولة إلا في صيغة حدودها، أي التغيب النسبي للرقابة الحكومية على الأسعار والإنتاج ولم تكن هذه الرقابة موجودة في القرن التاسع عشر على القطاع الخاص كما أن تدخل الدولة الحصر في الأمن والدفاع والقضاء.

وتوسعت الرقابة الحكومية في القرن العشرين خاصة بعد ظهور النظرية الكينزية وما عاناه الاقتصاد الرأسمالي من الكساد الكبير والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، وتدخلت الدولة لتحقيق للمنافع العامة وحماية المستهلكين وتأمين واستمرار الخدمات للمرافق العامة ومنع إنتاج سلع ذات أضرار عامة في المجتمع.

ب- خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي

من أهم صفات النظام الرأسمالي:

-الملكية الفردية العوامل الإنتاج، وتعد الحافز الرئيسي للأفراد على الادخار وزيادة التراكم الرأسمالي اللازم لنمو الاقتصاد الوطني بالاستثمار، وهي وسيلة لترشيد استغلال الموارد حيث يحرص الأفراد في العادة على حسن استغلال ما يمتلكونه.

-حرية الإنتاج والاستهلاك، وهذا بدون تدخل الحكومة إلا عند الضرورة القصوى أو لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

-تحقيق الكسب المادي، حيث بعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الحافز الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى قرار اتهم.

-المنافسة، وهي من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي أبن يتنافس عدد كبير من المنتجين على جذب أكبر عدد من المستهلكين.

تختلف الميزات والصفات الخاصة للاقتصاد الرأسمالي الحر حسب كل بلد وخصوصياته، ففي بعض البلدان الرأسمالية يكون تدخل الدولة فيها بشكل أكبر من غيرها كما هو حال السويد والولايات المتحدة الأمريكية، ففي الأولى تتدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية بشكل أكبر بكثير مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية.

2.النظام الاقتصادي الاشتراكي

أ- عوامل نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي

يمكن تلخيص عوامل نشأة النظام الاشتراكي كالتالي:

-قيام الثورة الصناعية حيث تبلورت معظم الأفكار الاشتراكية نتيجة لقيام الثورة الصناعية وإحلال الآلة محل اليد العاملة.

-ظهور الطبقات الاجتماعية: ترتب أيضاً على قيام الثورة الصناعية حدوث تغيرات اجتماعية تمثلت في حدوث فواصل بين فئات المجتمع أو حدوث تفرقة بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية أو البرجوازية، ففي الماضي كان الفرد يجمع بين صفتي العامل والرأسمالي، فإذا لم يكن العامل من أفراد الأسرة، فإنه على الأقل قد توجد علاقة شخصية بينه وبين رب العمل، تحمله من السهل أن يتحول إلى رأسمالي الضالة رأس المال المطلوب. أما بعد قيام الثورة الصناعية فقد تضاءلت أهمية المشروع العائلي وضعفت أو انعدمت الصلة الشخصية بين العامل ورب العمل وأصبح من الصعب أن يتحول عامل إلى

رأسمالي الضخامة رأس المال المطلوب. كما أدت آلية الإنتاج إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور وطول ساعات العمل وتشغيل النساء والأطفال في ظروف قاسية جداً.

-الفكر الاقتصادي السائد: أدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السابقة إلى التأثير على الفكر الاقتصادي وذلك في الاتجاهين وهما: نظرية المدرسة التقليدية التي تؤمن بوجود بد خفية تحرك الاقتصاد نحو المصلحة الجماعية، واتجاه آخر حاول التشكيك في عدالة النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية.

ب- الخصائص النظام الاشتراكي

يمكن تلخيص أهم خصائص النظام الاشتراكي فيما يلي:

-الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج إذ لا يحق للفرد تملك وسائل الإنتاج، وتتميز ملكية الدولة بالشمولية التخطيط الاقتصادي، وهو تخطيط مركزي، حيث لا يعتمد النظام الاشتراكي على حافز الريح التوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية بل يعتمد على جهاز مركزي يقوم بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة وطنية تلتزم جميع وحدات المجتمع بتنفيذها.

-لا يشكل نظام الأسعار دورا رئيسيا في العملية الإنتاجية كما تقيد حرية المستهلك في الاختيار مقارنة بالنظام الرأسمالي.

3.النظام الاقتصادي الإسلامي:

الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليدوالتطلعات الحضارية للمجتمع.

يختلف النظام الاقتصادي الإسلامي في فلسفته وقواعده وآلياته عن كل من النظام الاشتراكي والرأسمالي، فهو نظام يقوم على حرمة الربا والميسر والغش وهو يقر الملكية الخاصةوالميراث، المنافسة، والحرية، والشورى ويمنع الاحتكار والاستبداد، ويحرم الإسراف

والتبذير ويدفع الناس إلى استغلال الموارد والمخاطرة بالأموال والأعمال في مجال النشاطات الاقتصادية النافعة ويجعل العدالة هي الأساس في العلاقات الاقتصادية بين الناس.

أ- خصائص الاقتصاد الإسلامي:

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بالخصائص التالية:

-الاقتصاد الإسلامي مستمد من الشريعة الإسلامية وبالتالي فإن تشريعاته ثابتة غير قابلة للتغيير أو التبديل مع تغير الأمم وعلى مر الزمن.

-الاقتصاد الإسلامي اقتصاد عقائدي

-الاقتصاد الإسلامي اقتصاد أخلاقي بحيث على المسلم أن يتحلى بالصفات الحميدة التي دعا إليها القرآن الكريم والسنة النبوية.

-الاقتصاد الإسلامي اقتصاد واقعي لا يميل إلى الخيال في غاباته وطريقته لأنه يستهدف في مبادله الغايات التي تنسجم مع واقع الإنسانية.

-الشمولية التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي، فهو إلى جانب اهتماماته بالجانب المادي تحتم بالجوانب الروحية والأخلاقية وتضمنه لكافة الاحتياجات البشرية.

ب- أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامي:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مرتكزات تختلف عن باقي النظم الاقتصادية الوضعية وان كانت تتشابه من حيث المصلحات ولأن الاقتصاد في الإسلام يعني الوسطية والاعتدال والاستقامة نجد أهم اسمه هي:

-مبدأ ازدواج الملكية:فالإسلام يعترف بالملكية المزدوجة، وذلك يعود إلى أن كلاهما يساهم بنفس الدرجة في عملية التنمية الاقتصادية وكلاهما يكمل الآخر، فالدولة تقوم بالنشاطات التي يعجز الأفراد عن القيام بها مثل البنى التحتية (الطرق الجسور المياه، الكهرباء، الصحة).

-مبدأ الحرية الاقتصادية: ويسمح هذا المبدأ للأفراد بحرية محدودة وبحدود القيم المعنوية والخلقية التي يؤمن بها الإسلام، فالتحديد الإسلامي للحريات الاجتماعية في الحقل الاقتصادي جاء على قسمين كما يلي:

أولا: التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس والذي يتكون طبيعيا في ظل التربية الخاصة التي ينشأ الإسلام عليها الفرد في المجتمع الإسلامي.

ثانيا: التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه ممثلة فيالشريعة الإسلامية التي نصت على منع مجموعات من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المعيقة في نظر الإسلام لتحقيق القيم التي يتبناها الإسلام كالرياء الاحتكار والاتجار في المحرمات...الخ

–مبدأ العدالة الاجتماعية: هو أحد أركان الاقتصاد التي يجسدها الإسلام فيما زود به نظام توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي من عناصر وضمانات، تكفل للتوزيع قدرته على تحقيق العدالة الإسلامية.

4.النظام الاقتصادي المختلط:

هو نظام يحاول التوفيق بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال تجنب مساوئ النظامين، والتركيز على جوانبهما الإيجابية، وتقوم الدولة بوظيفة مهمة في النظام الاقتصادي المختلط، فهي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بواسطة السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنموية التي تمارسها. وقد تقوم الدولة ذاتها بالنشاط الاقتصادي في حدود معينة اذا استدعت المصلحة العامة ذلك.

فالنظام المختلط يسمح للمواطنين بالامتلاك القانوني للموارد وفي نفس الوقت يضع مسؤولو الحكومة القوانين التي تحد من حرية القرارات التي يمكن ان يتخذها الملاك القانونيين بشأن ممتلكاتهم.

وبالتالي فهو يقوم على الجمع بين الحرية والتوجيه، ويتم حل معظم المشاكل الاقتصادية من خلال نظام السوق وآلية السعر ، ولكن هذا لا يلغي دور الدولة في التدخل

في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة من الإجراءات مثل تحديد أسعار بعض السلع إنتاج بعض السلع وفرض الضرائب الجمركية الحماية الصناعة المحلية تحديد الأجور وغير ذلك من السياسات التي تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق أهداف المجتمع والهدف من ذلك هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع المبادرة الفردية، واحترام حق الملكية، وتعاون القطاعات المختلفة لتسهم جميعا في عملية التنمية الشاملة.

فالنظام الاقتصادي المختلط يمتاز بـ:

-يجنب مساوئ كل من الاستثمار الحكومي المباشر والاستثمار الرأسمالي الفردي.

-يوفق بين مصلحة أصحاب الأموال، ومصلحة العاملين، ومصلحة المواطنين.

-يحفظ للدولة حقها في الرقابة واستثمار مصادر ترونها الطبيعية عن طريق المشاركة في رأس المال وأحيانا في الإدارة.

المطلب الثاني:السياسة الاقتصادية

أولا: تعريف السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة أو السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع: مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تحكم وتوجه صناعة واتخاذ القرارات التي تقوم بها إدارة المشروع، وهي تعكس مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا المشروع خلال فترة أو فترات زمنية معينة.

ويمكن تلخيص ذلك في: السياسة الاقتصادية -أهداف + أدوات + زمن.

ومجال تطبيقها على مستوى المشروع يشمل بالدرجة الأولى الأنشطة والمجالات التي تنظم قطاع الأعمال، وإذا كانت النظرية الاقتصادية تمثل علم الاقتصاد بكل فروعه كواحد من العلوم الاجتماعية، فإن السياسة الاقتصادية سواء جزئية كانت أم كلية تمثل جانبه التطبيقي.

فالسياسة الاقتصادية على المستوى الجزئي أو المشروع تمثل الجانب التطبيقي للنظرية الاقتصادية الجزئية في عالم الأعمال والمشروعات. كما يدخل في تعريف السياسة

الاقتصادية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة لتحقيق الأهدافالاقتصادية للمشروع.

أما السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي فتعبر عن مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم وتوجه قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة.

والسياسة الاقتصادية بمعناها الضيق يقصد بها التدخل المباشر من جانب السلطات العمومية في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد الوطني مثل الإنتاج، الاستثمار الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات الصرف الأجنبي ...وكافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعنى أن أي قرار تتخذه السلطات العامة ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات فإن ذلك سيؤثر على كافة متغيرات الاقتصاد في هذه المنظومة. ومن ناحية أخرى، فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى الفرعية وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافةالقرارات المتخذة.

وفي المجمل يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة قرارات تتخذها السلطة على المستوى الجزئي أو الكلي لتوجيه النشاط نحو المرغوب، وفق مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل التي تقوم بها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

ثانيا:أهداف السياسات الاقتصادية الكلية:

تتعدد أهداف السياسة الاقتصادية الكلية وتتنوع باختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي) الذي تمثله الدولة التي تنتهج هذه السياسات الاقتصادية، ورغم الاختلافات والتعدد والتنوع في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، يمكن تلخيص اهم هذه الأهداف في النقاط الآتية:

-تحقيق النمو الاقتصادي.

-التوظيف الكامل.

-استقرار الأسعار.

-التوازن الخارجي.

-العدالة في توزيع الدخول.

ثالثا: مكونات السياسة الاقتصادية الكلية:

أ-**السياسة المالية:** يستخدم تعبير السياسة المالية للدلالة على السياسة الاقتصادية للدولة التي تستخدم فيها كل من الإنفاق العام والضرائب، وتعد أدوات السياسة المالية من الأدوات التي تفضل حكومات الدول استخدامها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث يختلف تعريف السياسة المالية بين الدول وفقا لما تسعى إلى تحقيقه من أهداف، ومن أهم تعاريفها:

-تتمثل السياسة المالية في الطريقة التي تتبعها الدولة في دراسة النشاط المالي في المجتمع، وما لهذا النشاط من تأثير على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

-السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه، ولذلك فهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتكييفا نوعيا لأوجه هذاالإنفاق، ومصادر هذه الإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة.

-أهداف السياسة المالية: تهدف الحكومة من خلال إتباع السياسة المالية إلى المحافظة على معدل نمو مستقر، وأيضا إلى تحقيق أهداف أخرى مثل هدف التوزيع وهدف التخصيص وسوف نشير إلى هذه الأهداف بإيجار على النحو الآتي:

-معدل النمو.

-التوزيع.

-التخصيص.

-مكافحة البطالة

أدوات السياسة المالية: من أهم أدوات السياسة المالية ما يلي:

-الضرائب.

-الإنفاق العام.

ب-السياسة النقدية: تعرف السياسة النقدية بأنها مجموع الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان (البنك المركزي)، بإحداث التأثيرات على كمية النقود المعروض النقدي بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، مستهدفة تحقيق النمو والعمل على حماية قيمة النقود من التعرض للتقلبات الواسعة التي تنعكس آثارها على مستوياتالأسعار ومستوى معيشة السكان.

كما تعرف بأنها: "مجموعة المبادرات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف، والتأثير في شروط الائتمان لتحقيق أهداف اقتصادية."

ونرى أن هذا التعريف يبدوا أكثر انسجاما مع حالات التطبيق العملي لسلوك السياسة النقدية فيما يتعلق باختلاف الأهداف التي يتم اختبارها من دولة إلى أخرى كحلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وأغراضها النهائية.

-أهداف السياسة النقدية: إن الحديث عن أهداف السياسة النقدية يتطلب منا التمييز بين الهدف النهائي والهدف الوسيط حيث يشكل تحديد الأهداف مرحلة حاسمة في تصميم السياسة النقدية.

الأهداف النهائية للسياسة النقدية تسعى البنوك المركزية من خلال إدارتها للسياسة النقديةإلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

-تحقيق مستوى تشغيل مرتفع.

-تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

-تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

-تحقيق التوازن النقدي الخارجي.

الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تمثل الأهداف الوسيطة متغيرات تسمح مراقبتها وتنظيمها بتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتكمن هذه الأهداف فيما يلي:

-المؤشرات النقدية (معدل الفائدة وسعر الصرف).

-الأهداف النقدية الكمية.

إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية: يمارس البنك المركزي تنفيذ المهام الموكلة إليه من خلال مجموعة من الوسائل والأدوات، تلخص أهمها في:

–عمليات السوق المفتوحة.

-سياسة الخصم.

-نسبة الاحتياطي القانوني

ج–السياسة التجارية: يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الوسطين الداخلي والخارجي. وتعرف السياسة التجارية على أنها:

إحدى فروع السياسة الاقتصادية التي تهتم بتنظيم التجارة الخارجية للبلد، بأدوات معينة قصد تحقيق أهداف محددة.

اختيار الدولة لوجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج سواء كانت حرية أو حمائية، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعهاموضع التطبيق.

يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها مع الخارج بغرض تحقيق أهداف معينة.

أشكال السياسة التجارية: هناك شكلان أساسيان من السياسات التجارية تتمثلان في:

- ✓ سياسة الحرية.
- ✓ سياسة الحمائية.

أهداف السياسة التجارية: للسياسة التجارية عدة أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعيةنوجزها في:

✓ الأهداف الاقتصادية من أهمها:

-حماية الصناعة الوطنية الناشئة.

-تحقيق موارد للخزينة العامة.

✓ الأهداف الاجتماعية من أهمها:

-حماية مصالح فئات اجتماعية معينة.

-إعادة توزيع الدخل الوطني.

✓ الأهداف الإستراتيجية تتمثل في المحافظة على الأمن القومي للدولة.

أدوات السياسة التجارية: وتنقسم عادة إلى أدوات سعرية وكمية وتنظيمية الأدوات السعرية وتشمل أدوات السياسة التجارية المؤثرة على أسعار الواردات أوالصادرات، ومن أهمها:

-السياسة الجمركية.

-نظام الإعانات.

-تخفيض سعر الصرف.

-نظام الإغراق.

الأدوات الكمية: وتشمل أدوات السياسة التجارية المؤثرة على كمية الواردات أو الصادرات، والتي نوجز أهمها في:

-نظام الحصص.

-تراخيص الاستيراد.

-الحظر (المنع).

الأدوات التنظيمية وتشمل أدوات السياسة التجارية التي تنظم التبادل التجاري، ومن أهمها:

-المعاهدات التجارية.

-الاتفاقيات التجارية.

-اتفاقيات الدفع.

المحور التاسع: النقود

المطلب الأول: ماهية النقود

المؤسسة هي منظمة تجمع بين أشخاص ذوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الأموال وقدرات من أجل إنتاج سلعة ما، والتي يمكن أن تباع بسعرأعلى من تكلفته.

يعرف الاقتصادي كينز النقود بأنها: "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتبارها ذات قبول عام، وسيط للتبادل، ويستخدم لحفظ القوة الشرائية". كما أن الكثير من الاقتصاديين يجمعون على تعريفها بأنها: "أي شيء يلقى قبولا عاما في التداول ولها قوة شرائية بغض النظر عن المادة التي تصنع منها".

والملاحظات التالية تزيد التعريف الأخير إيضاحاً.

✓ إن تعبير "أي شيء" في تعريف النقود يعبر عن تعدد الأشياء التي استخدمت كنقود غير المراحل المختلفة لتطور المجتمع، فقد استخدمت الجلود كتعبير عن النقود السلعية وكذلك الماشية والإبل واستخدمت النقود المعدنية كالحديد البرونز، الفضة الذهب، ثم استخدمت النقود الورقية والمصرفية والإلكترونية.

✓ معنى "القبول العام" أن يتفق جميع المتعاملين على نوع النقود المستخدم في التبادل، وأن القوة الشرائية لها تتحقق عن طريق الوظائف الأساسية لها.

✓ للنقود وظائف متعددة تطورت مع تطور المجتمع.

✓ إن النقود بالمعنى السابق حلت مشكلة المقايضة وصعوباتها مثل: صعوبة تحقيق التوافق بين رغبات المتعاملين صعوبة إيجاد وحدة قياس للسلع، عدم قابلية بعض السلع للتجزئة، صعوبة ادخار السلع والاحتفاظ بها لمدة أطول. إن النقود حلت محل السلع في التعامل وأصبحت تحقق مجموعة من الوظائف، وهذا لتوفرها على خصائص تميزها عن سلع المقايضة وهي:

-خاصية القبول العام

-خاصية تجانس وحدات النقودة.

-قابلية وحدات النقود إلى التجزئة والانقسام

-عدم قابليتها للتلف والاهتلاك السريع

-لخفة وزنها وصغر حجمها

-الثبات النسبي لقيمتها.

المطلب الثاني: وظائف النقود

يمكن ذكر أهم وظائف النقود فيما يأتي.

أولا: النقود كمقياس للقيمة

تستخدم النقود القياس قيم السلع والخدمات كوحدة حساب عامة وموحدة، والمتأمل في هذه الوظيفة يدرك أن وحدة نقدية معينة تحقق دائما مجموعة من السلع والخدمات، لكن واقع الأمر يبين أن قيمة الوحدة النقدية يمكن أن ترتفع ويمكن أن تنخفض.

ثانيا: النقود كوسيلة للتبادل

تعتبر هذه الوظيفة أقدم وظيفة تؤديها النقود، وتمثل النقود قوة شرائية تمكن من الحصول على ما يعادل قيمتها من سلعة أو خدمة ما، وتزداد ثقة الناس فيها كلما كانت قيمتها ثابتة، أو على الأقل لتذبذب في حدود ضيقة.

ثالثا: النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة

هذه الوظيفة امتداد للوظيفة الأولى، حيث يمكن استخدامها لتسوية المعاملات التي يقع ميعاد استحقاقها في المستقبل اعتقادا أن القوة الشرائية للمنقود لا تنخفض في المستقبل، وقبول الأفراد التنازل عن نقودهم في الوقت الحاضر لتسلمها في المستقبل.

رابعا: النقود مستودع للقيمة

إن ما يحصل عليه الفرد من نقود ليس شرطا أن ينفقه، ولكن عادة يدخر جزء منه، ومعنى هذا أن النقود تقوم بوظيفة مخزن أو مستودع للقيمة، مع العلم أن الأفراد يمكن أن يستخدموا أدوات أخرى كالأوراق المالية والأصول الثابتة، لأن هذه الأدوات تمتاز عن النقود في أنها تحقق دخلا في صورة فائدة أو ربما أو إيجارا أو منفعة مباشرة، وقد ترتفع

قيمتهابالنسبة للنقود إذا ارتفعت الأسعار، وهذا يحقق ربحا، لكن هذا لا يجعلنا نتغاضي عن مساوئ هذه الأدوات، فقد يتحمل صاحبها نفقات تخزين، وقد تنخفض قيمتها بالنسبة للنقود، كما أنها أقل سيولة من النقود.

المطلب الثالث: أشكال النقود وأنواعها

من وجهة التطور التاريخي للنقود يمكن تحديد أربعة أشكال لها هي كالتالي:

أولا: النقود السلعية

إن اختيار السلع لكي تلعب دور النقود تخضع لاعتبارات تتعلق بمستوى تطور المجتمعات، فقد استخدم الإغريق الماشية كنقود، واستخدم الهنود الشيخ كنقود واستخدم الصينيون السكاكين كنقود واستخدم المصريون القمح كنقود...

وقد عرفت هذه السلع صعوبات عديدة منها ارتفاع نفقات النقل والتخزين صعوبة تجزئة بعض السلع، تعرض بعض السلع إلى التلف والضياع بمرور الوقت.

وهذا ما جعل الأفراد يبحثون عن وسيلة أخرى تقوم بوظيفة النقود عوضا عن النقود السلعية.

ثانيا: النقود المعدنية

تطورت النقود المعدنية من نقود برونزية ونحاسية، وهي أول أنواع النقود المعدنية، ثم النقود الفضية والذهبية، وقد حققت هذه الأخيرة امتيازات نتيجة لندرتها وإمكانية تخزينها، وهو ما جعل الحكومات تشرف على إصدار النقود تجنبا للغش، وقد حققت خصائص مميزة كسهولة جمعها وصعوبة غشها، وقد شاع استعمال النقود القضية والذهبية أو استعمال المعدنين في وقت واحد، وهو ما أطلق عليه نظام المعدنين، ومع الزمن قل استخدام النقود القضية، وألغيت النقود الذهبية، وهذا إلى أن ظهرت النقود الورقية.

ثالثا: النقود الورقية

هي وثائق متداولة تصدر لحاملها، وتمثل دينا معينا في ذمة السلطات التي أصدرتها، عادة تصدرها البنوك المركزية، وقد تطورت بالنسبة للغطاء الذي ترتكز عليه والذي كان

100%، ونظرا للثقة في الجهة التي تصدرها رأت السلطات النقدية أنه لا داعي إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي يعادل 100% وأخذت هذه النسبة تقل إلى أن أصبحت قيمة الأوراق النقدية أكبر من قيمة الذهب الموجود في الغطاء، وانخفضت نسبة الغطاء، وتحت ضغط الأحداث والأزمات".

أصبحت كمية الذهب غير كافية، وهو ما جعل السلطات النقدية توقف الصرف بالذهب، حيث أصبحت النقود الورقية إلزامية أي غير قابلة للصرف بالذهب، وتستند قيمتها إلى قوة الإبراء العام، وهكذا انتشر استعمالها بدون غطاء كامل طالما أنها تحوز على ثقة الأفراد وتتمتع بالقبول العام.

رابعا: النقود الائتمانية أو المصرفية

تتكون من الحسابات الجارية أو الودائع تحت الطلب لدى البنوك تنتقل ملكية هذه الودائع من شخص لآخر بواسطة الشيكات (الصكوك). والشيك هو أمر موجه من صاحب الوديعة وهو الدائن إلى البنك وهو المدين لكي يدفع لأمره أو الأمر شخص آخر أو لحامله مبلغا معينا من النقود.

تشترك نقود الودائع مع النقود الورقية في كونها ديونا لصالح مالكيها في ذمة الجهة التي تلتزم بها، وهي البنوك التجارية في حالة بنوك الودائع، والبنك المركزي في حالة النقد الورقي.

تختلف النقود المصرفية عن النقود الورقية والسلعية من حيث أنه ليس لها كيان مادي ملموس ولا تتمتع بصفة القبول العام في التداول، حيث لا يلزم القانون الدائنين على قبولها، وعلى الرغم من هذا القصور تجد أن هذا النوع من النقود هو الغالب في العرض الكلي للنقود في الدول المتطورة.

المحور العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى

المطلب الأول: التضخم

أولا: تعريف التضخم

لقد اختلف الاقتصاديين في إعطاء تعريف واحد للتضخم باختلاف الزوايا التي ينظر إليه منها، فالبعض يركز على تعريفه لهذا المصطلح على الأسباب المنشأة للتضخم، بينما يركز البعض الآخر على الآثار المترتبة عليه، ومن ثم كثرت التعريفات وتباينت بحسب الزاوية المنظور منها عند التعريف.

يعرف التضخم بأنه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب.

كما يعرف على أنه الزيادة المستمرة والمتواصلة في المستوى العام للأسعار بشكل يؤثر على القدرة الشرائية للنقود وتنافسية الاقتصاد.

ويمكن القول بأنه زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجات المعاملات، ويرجع التضخم في جوهره اضطرابات قوى الإنتاج، وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة.

ويقصد به أيضا ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، إلا أن ليس كل ارتفاع في الأسعار هو تضخم، فقد يحصل ارتفاع في سعر سلعة معينة أو مجموعة من السلع لأسباب تسويقية أو إنتاجية، أو تكون لأسباب موسمية كارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية في مواسم الأعياد، مثل هذه التغيرات لا تعتبر تضخما لأن مفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول.

وعرفه كينز على أنه "الزيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار".

كما يعرف التضخم على أنه ظاهرة تعبر عن حدوث اختلال في الاقتصاد يترجم عموما في الارتفاع المستمر للأسعار وتدهور العملة وذلك كله نتاج عدم التوازن بين العرض والطلب وارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى زيادة الكمية المعروضة من النقود المتداولة.

ثانيا: أسباب التضخم

هناك عدة أسباب يمكن الأخذ بها عند محاولة تفسير التضخم، ويتم ذكر البعض منها وفق الآتي:

1. زيادة الطلب الكلي:

إن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار، ويحدث التضخم عندما يزيد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض الكلي لأن هذا الأخير مقيد بعوامل الإنتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، حيث ينصرف الطلب إلى الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار.

لهذا فإن التضخم يبدأ عندما تؤدي زيادة الاستثمار أو زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الدخل النقدي المتاح، ومن ثم زيادة الطلب على المتاح من السلع والخدمات والذي لم يتزايد بمقدار الزيادة في حجم الدخل أو الطلب النقدي، وهذا الحال يتحقق عندما يكون الاقتصاد قد بلغ مستوى التشغيل الكامل لموارده الاقتصادية، ليرتفع بذلك المستوى العام للأسعار وكذلك أسعار عناصر الإنتاج.

2. انخفاض العرض الكلي:

إن النظريات التي تركز على جانب الطلب الكلي لم تكف لتفسير ظاهرة التضخم تفسيرا كاملا، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا في نظرية العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يحدث ضغوطا تضخمية، ويعود هذا الانخفاض في جانب العرض حسب أنصار هذه النظرية من جراء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات، ويركزون على أهمية زيادة الاستهلاك والإنتاج والإنتاجية، وما يتطلبه

ذلك من حواجز ومناخ، ومن بين هذه الحوافز والإجراءات تلك التي تؤثر في طريقة توزيع مداخيل الأفراد فيما بين الاستهلاك الجاري والادخار وتحديدا تخفيض معدل الضريبة، إذ يعتقد اقتصاديو جانب العرض أن الحوافز تؤدي إلى الحصول على عوائد من العمل والادخار والاستثمار، ويرى أنصار هذه النظرية بضرورة إتباع سياسة توسعية، حيث أنه من شأن الائتمان الميسر ذي الكلفة المنخفضة أن يؤدي إلى زيادة الحوافز الدافعة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الخاص، وبالتالي زيادة العرض على النحو الذي يكبح من جماح التضخم.

إذ يرجع أصحاب هذا التوجه التضخم لعدم المرونة في الجهاز الإنتاجي والذي يعود غلى نقص رأس المال العيني المستخدم عند التشغيل الكامل، مما يباعد بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والخدمات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقض وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية الذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

كما كزوا على عدم تدخل الدولة في سوق العمل عن طريق، وضع حد أدنى للأجور والتقليل من المبالغ التي تنفقها الحكومة كتعويضات للعاملين.

3. زيادة تكاليف الإنتاج:

يحدث التضخم أحيانا نتيجة للزيادة في تكاليف الإنتاج خاصة ما يتعلق منها بأجور العمال، مما يترتب عليها انخفاض أرباح رجال الأعمال، فيحددون معدلات أبراح مرتفعة لا يمكن التنازل عنها، وعندما يلجأ العمال من خلال النقابات العمالية إلى تحديد الأجور عند مستوى لا يمكن التنازل عنه عندها يلجأ المنتجون إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج والحفاظ على نسبة الربح.

ومن بين أسباب ارتفاع تكاليف الإنتاج إضافة إلى زيادة الأجور ن>كر ما يلي:

-ارتفاع أسعار الواردات، حيث أنه إذا كانتالسلع والخدمات المستوردة من الخارج داخلة في عملية الإنتاج فإن تكلفة الإنتاج تزيد، وبالتالي ينخفض العرض محليا، وهذا يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

-ارتفاع أسعار الفائدة، حيث يعد سعر الفائدة عن الأموال المقترضة أحد عناصر تكاليف الإنتاج.

-ارتفاع أسعار السلع والمواد الولية التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها.

4. الاختلالات الهيكلية:

يرى كثير من الاقتصاديين إن القوى التضخمية في الدول النامية هي نتيجة الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي، مما يستوجب البحث والكشف عن مثل هذه الاختلالات ومحاولة معالجتها بطريقة مناسبة، لأن مشكلة التضخمية يمكن أن تنشأ هذه الدول حتى في ظل عدم تزايد الطلب الكلي، لأن الأسباب الرئيسية ترجع إلى اختلالات فعلية حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية واستغلالها، ومن بين أهم هذه الاختلالات:

-انخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها حيث إن الطلب على المنتجات الغذائية ينمو بمعدلات تفوق معدلات إنتاجها، مما يترتب عليه ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وزيادة حدة الضغوط التضخمية.

-طبيعة عملية التنمية التي تركز في مراحلها الأولى على مشاريع البنية الأساسية التي لا تسهم في زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، ويترتب عليها زيادة الدخول والإنفاق بشكل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة مستويات الأسعار معه في ظل محدودية العرض.

-الاختناقات في سوق العمل ويكون السبب فيه مبالغة فئات العمال والحرفيين والمهنيين في المطالبة برفع أجورهم بمعدلات تفوق معدلات إنتاجيتهم.

ثالثا: أنواع التضخم

هناك العديد من معايير تصيف التضخم نختلف باختلاف النظريات المفسرة له والآثار المترتبة عليه، وعلى الرغم من أن هذه المعايير قد أفضت إلى أنواع مختلفة إلا أنه من الصعب الفصل بين هذه الأنواع في أحيان كثيرة لأنها مترابطة ومتشابكة إلى حد قد يتضمن احد أنواع التضخم أنواعا أخرى، هذا فضلا عن ان هناك سمة مشتركة تجمع بين جميع الأنواع المختلفة للتضخم تتمثل في عجز النقود في أداء وظائفها أداء كاملا، ومن هنا فقد اعتمدنا المعايير التالية للتميز بين أنواع التضخم المختلفة ويتمثل أهمها فيما يلي:

1-معيار التحكم أو الرقابة الحكومية في جهاز الأثمان:

تعتبر الأجهزة الحكومية من خلال سياساتها وإجراءاتها التشريعية عاملا هاما في تحديد بعض الاتجاهات العامة للأسعار، والتأثير فيها، ومن خلال تدخل الدولة يمكن ان نذكر النوعين التاليين:

أ. التضخم المكبوت (المقيد): يحد عندما تتدخل الدولة بقوة القانون وذلك بوضعها تدابير وإجراءات صارمة، والقيود التي تمنع من مواصلة ارتفاع الأسعار مثلا سياسة التعبير الإجباري، وذلك عن طريق نظام توزيع بعض السلع بالبطاقات والتراخيص الحكومية، وذلك أن الدولة تقوم بالسماح للعوامل الاقتصادية بالعمل بحرية من خلال سيطرتها على الأسعار رغم ارتفاع المداخيل النقدية، ولكن لا تجد المنفذ الكافي لإنفاقها وبالتالي لا تسمح له بالظهور.

ومن هنا فإن التضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف إلى منع الظروف القائمة للتضخم من التعبير عن نفسها وإن هذا التضخم يظهر بشكل سريع بزوال تلك السياسة نتيجة لتلك الظروف والاختلافات الموجودة في الاقتصاد المعني.

ب. التضخم الظاهر (الصريح): وهو عكس التضخم المكبوت إذ يسمح للقوى التضخمية بممارسة ضغوطها على الأسعار فترتفع الأسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية، كل هذا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها، حيث تتجلى مواقف هذه السلطات بالسلبية مما يؤدي إلى تفشي هذه الظاهرة التضخمية والتسارع في تراكمها.

2. معيار مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم وفق هذا المعيار إلى:

أ. التضخم الزاحف (المتسلق): وهو حركة تصاعدية للأسعار ترفع فيه بمعدلات أقل من مستوى ارتفاعها في حالة التضخم الجامح، حيث يحدث هذا النوع من خلال فترة يكون فيها الطلب الكلي معتدلا، إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الأسعار تكون غير معجلة في الفترة القصيرة، حيث يستمر ارتفاع الأسعار لفترة طويلة نسبيا.

وينظر بعض الاقتصاديين إلى هذا النوع من التضخم بأنه ليس ضارا بالاقتصاد الوطني بل يعدونه من أكثر الأنواع التضخمية حدوثا في الحياة الاقتصادية بالنسبة للكثير من البلدان، في حين أن هناك بعض الاقتصاديين يعدونه خطيرا أو يجب القضاء عليه قبل أن يتحول إلى تضخم جامح.

ب. التضخم الجامح (السريع): ويتمثل في الزيادة الكبيرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور وتصاحبها زيادة في تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية وإنتاجية المقاولين ورجال الأعمال مما يحتم زيادة كبيرة في الأسعار وهذا ما يصب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبثية للتضخم "اللولب المرذول" viciouscircle of inflation.

هذا النوع من التضخم قد يهدد بانهيار النظام النقدي، نظرا لأن النقد يفقد وظائفه الأساسية، كما حصل في كل من ألمانيا بين عامي 1921 و1923، وفي هنغاريا عام

1945 بعد الحرب العالمية الثانية، وقد يتجاوز الارتفاع في المستوى الأسعار 50% في السهر الواحد، أو أكثر من 100% خلال العام.

3. معيار درجة شمول التضخم:

يرى كينز أن هناك نوعين من التضخم:

أ. التضخم الفعلي: يقصد بالتضخم الفعلي هو التضخم الذي يبلغ فيه الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل وعليه إن أي زيادة في الطلب تتبعها زيادة العرض عندها يكون منحنى العرض الكلي عديم المرونة نهائيا فترتفع الأسعار، وهذا النوع من التضخم يتجسد لدى كينز في مفهوم الفجوة التضخمية حيث يؤكد كينز إمكانية علاج هذا التضخم من خلال تخفيض الإنفاق ورفع أسعار الضرائب وفرض ضرائب جديدة وغير ذلك من إجراءات تخفيض الطلب.

ب. التضخم الجزئي: وينشأ من ارتفاع الأسعار قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل وسببه اختناقات في مفاصل العملية الإنتاجية، إذ تؤدي زيادة الإنفاق إلى زيادة الدخول ومن ثم يزداد الطلب ويتوقف على العرض، الأمر الذي يدفع أصحاب العمال إلى محاولة زيادة الإنتاج المقترن برفع الأجور والمدخلات وتحصل قفزة في الأسعار تصل إلى أعلى حد لها (في ظل هذا الفرض) كلما اقتربت من التشغيل الكامل.

4. معيار مدى تأثير العوامل الخارجية:

أ. التضخم المستورد: يقصد بالتضخم المستورد مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية على المستوى العام والأسعار المحلية، حيث من المؤكد ان ارتفع أسعار الواردات تؤدي غلى ارتفاع معدل التضخم في حال كانت أسعار السلع المتوردة لا تحظى بأي دعم من قبل الحكومة، ويرى بعض الباحثين أن التضخم المستورد، وصدمات التجارة الخارجية المتعددة هي المحركات الرئيسية للتضخم في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ب. التضخم المصدر: يحدث بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والذي ينتج بسبب ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار"، ويظهر هذا النوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر التضخم إلى كل دول العالم من خلال الدولار الأمريكي المستخدم كعملة عالمية، إذ تقوم الدولاراتالأمريكية بمغادرة اقتصادها الوطني غلى دول العالم المختلفة طلبا للبضائع، وتبقى خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تكون قد قامت بإنعاش اقتصادها، لذلك تقوم الولايات المتحدة بإصدارات نقدية جديدة تطرح مجددا في السوق الأمريكية والعالمية فيما بعد، وتؤثر أيضا على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار، كون الدولار يستخدم كاحتياطي نقدي في معظم دول العالم.

5. معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

حسب هذا المعيار يمكن تمييز عدة أنواع من الاتجاهات التضخمية وهذا حسب تعدد القطاعات الاقتصادية وبالنسبة لسوق السلع يمكن التمييز بين نوعين من التضخم هما:

أ. التضخم السلعي: هذا التضخم يحدث في مجال وقطاع السلع الاستهلاكية والذي من حلاله يدفع بالمنتجين إلى خلق زيادة في الإنتاج للمحافظة على مستويات معيشتهم وعلى معدلات أرباحهم.

ب. التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، مما يترتب عنه أرباح قدرية في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.

رابعا: آثار التضخم

خامسا: سياسات معالجة التضخم

يمكن علاج التضخم إما بواسطة السياسة المالية بأدواتها المختلفة، وعن طريق السياسة النقدية وأدواتها، ويمكنناإيجاز هذه الإجراءات كالآتي:

1.السياسة النقدية وأدواتها:

تعرف السياسة النقدية بأنها تلك السياسة ذات علاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها، والسياسة النقدية المضادة للتضخم هي التي تقوم على تقليص كمية النقود بانكماش في الإئتمان المصرفي بواسطة الأدوات الآتية:

- **سعر أو معدل الفائدة:**

هو السعر الذي تتعامل فيه البنوك التجارية مع الأفراد أي هو ما يحصل عليه الأفراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية. تلتزم البنوك التجارية بالحد الأعلى لنسبة الفائدة التي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية في تغير هذا السعر في حالة التضخم، حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق أسعار الفائدة على الودائع لأفراد أو مؤسسات الإيداع أموالهم".

- **سعر أو معدل الخصم:**

يقصد بسعر الخصم، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

- **سياسة الاحتياطي الإلزامي:**

يقوم البنك المركزي بفرض نسبة معينة تلتزم بها البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها، ويسمى: الاحتياطي القانوني أو الإلزامي، بحيث يلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على أية فوائد، ففي ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية

على خلق النقود عن طريق تقديم القروض، وبالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

- **عمليات السوق المفتوحة:**

يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود، بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية، ويتلقي مقابلها نقوداً ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.

2.السياسة المالية وأدواتها:

يقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للأدوات العامة للدولة وتحديد أهمية هذه المصادر من جهة وتحديد الكيفية التي تستخدم بها من جهة أخرى لتمويل الإنفاق العام، بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدولة، وأهم ما تتبعه الحكومة السياسات الآتية لمعالجة التضخم:

-تتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب التقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع

-تخفض الحكومة من إنفاقها العام لتقليص الطلب

-تتوسع الحكومة في الاقتراض العام الداخلي من المجتمع كي تخفض من كمية النقود ودرجة السيولة والطلب على السلع والخدمات

-تؤجل الحكومة سداد القروض العامة الداخلية في أوقات التضخم.

-سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية، بحيث تقوم الدولة برفع التعريفة الجمركية على استيراد هذه السلع وأحياناً تقوم بمنع استيراد هذه السلع تحالياً.

-سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار، بهدف تقليص حجم الإنفاق العام ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي أي العرض الكلي.

3.الرقابة المباشرة:

تشمل بعض الإجراءات منها:

-التسعير: وضع حد أقصى أو أدنى للأسعار

-استخدام البطاقات في توزيع السلع الضرورية

-التشجيع على إنتاج السلع الضرورية

-تخفيض القيود على الواردات لزيادة عرض السلع

-رقابة الأجور ودراسة الأوضاع بدقة قبل زيادتها.

المطلب الثاني: البطالة

أولا: تعريف البطالة

لقد طرح باحثي علم الاقتصاد العديد من التعريفات لظاهرة البطالة، منأهمها:

-تعرف البطالة بأنها: الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو امثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي الى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه.

-تعرف منظمة العمل الدولية المتعطلين عن العمل بأنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل القادرون عليه الباحثون عليه، ويقبلونه عند الأجر السائد، لكنهم لا يجدونه.

ثانيا: قياس البطالة

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة فيرسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعاليتها ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها عادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة لعدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة بالمجتمع (الفئة النشطة) عند نقطة زمنية معينة وذلك باستخدام الصيغة التالية:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل/ الفئة الناشطة * 100

تتكون الفئة النشطة من الأفراد الذين هم في من العمل القادرين والراغبين فيه سواء كانوايعملون أو لا يعملون، إذا:

الفئة النشطة = العاملون + العاطلون

ويقصد بالعاملين كل من يشتغل عملا بدوام كامل أو جزئي وحتى إن كان يعمل ساعة أو ساعتين باليوم مقابل أجر عند الغير أو في مؤسسة.

أما العاطلون فهم الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدونفرص عمل متاحة لهم.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من الفئة النشطة هم:

-الأفراد دون سن معينة وهم الأفراد الذين دون من العمل القانوني

-الأفراد فوق سن معينة وهي سن التقاعد أو المعاش.

-الفئات غير القادرة على العمل كالمرضى والعجزة وطلبة المدارس.

ثالثا: أنواع البطالة

تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها، غير أنه يمكن التمييز بين الأنواع الآتية:

1/البطالة الصريحة (المطلقة): تعنى وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل ولكنهم متعطلون وعاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه.

2/البطالة الدورية: تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية.

3/البطالة الاحتكاكية (الجزئية): بطالة تحدث بسبب الحراك المهني، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، أو لدى أصحاب الأعمال الذين توفر لديهم فرص العمل وتسمى البطالة خلال الفترة التي يتم البحث فيها عن العمل بطالة إحتكاكية.

4/البطالة الهيكلية (التقنية): تنجم عن الخلل الهيكلي المجموعة السياسات الاقتصادية المطبقة في مجالات الاستثمار من ناحية، وسياسات التشغيل من ناحية أخرى، وتنشأ أحياناً من إلغاء الوظائف يسبب تغير المهارات المطلوبة مثلما يحدث في حالة تدهور مستمر في صناعة ما أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي الصناعة ما.

ونتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي، فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري للإنتاج كماً وكيفاً، وهذا ما يتطلب يد عاملة متخصصة، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن اليد العاملةالبسيطة وتعويضها بأخرى مؤهلة وبعدد أقل من تلك المسرحة.

5/البطالة الموسمية (العرضية): تحدث خلال موسم معين أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في مجال القطن أو في أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ، فهذه الأعمال الموسمية تدر دخلاً على صاحبها لكنهذا الدخل منقطع، إذ ينقطع بالقطاع العمل أي بانتهاء الموسم.

6/البطالة المقنعة:تتمثل في عمالة فائضة في مكان عمل تتدنى إنتاجيتها إلى الصفر ويساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته.

7/البطالة الإجبارية: تتواجد فيه أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد ولا يجدون فرص عمل.

8/البطالة الاختيارية: حيث يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ لأجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات وطموحات.

رابعا: أسباب البطالة

هناك أسباب كثيرة للبطالة، توجز أسباب إجمالاً أدت إلى انتشار البطالة هي:

-زيادة الكثافة السكانية.

-عدم التنسيق بين قنوات التعليم والجهات المسؤولة عنها وما يحتاجه سوق العمل.

-الخصخصة في جوانبها السلبية.

-تضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع وتحويل المسار من صناعة إلى أخرى.

-تخلى الدولة عن سياسة التعيين لخريجي الجامعات والتكوين المهني.

-قلة بناء المصانع ودخول في مشاريع استثمارية إنتاجية.

-إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة وبسعر أقل من المنتج المحلي.

خامسا:آثار البطالة ووسائل معالجتها

1/آثار البطالة:

تنجم عن البطالة آثار اقتصادية واجتماعية عديدة أهمها:

-توقف جزء من الموارد البشرية عن الإنتاج أي تعطلها.

-انخفاض في مستوى الدخل الشخص مما يؤدي إلى تدنى المستوى المعيشي وانتشار الفقرة.

-انخفاض في الإتفاق الاستهلاكي مما يقلل من حجم الطلب الكلي الذي بدوره يسبب الركود.

-إنخفاضالإدخار مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستثماري.

-شعور لدى المتعطل عن العمل بانخفاض التقدير الشخصي له في المجتمع.

-ارتفاع في معدلات الاعراف وبالتالي زيادة الجرائم بأنواعها في المجتمع.

2/معالجة البطالة:

السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع ولا تصلح في آخر، إلا أنه عادة ما توجد العواملالتالية من أجل الحد من البطالة:

-توفير رأس المال اللازم القيام المشاريع وتدعيم الاستثمارات وزيادة حجمها، والذي يعني بالضرورة زيادة.

-الطلب على العمال مما يعني تقليص البطالة.

-توفير الأيدي العاملة الفنية والمدربة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية.

-تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل وبالتالي الحد من إنتشار البطالة

-وضع ورسم الخطط العلاجية والوقائية التي تحد من مشكلة البطالة

-إعادة صياغة قانون العمل بما يتلائم مع الضروريات والمستجدات كالحد من العمالة الوافدة ورفع الأجور، وتنظيم من التقاعد، وخفض ساعات العمل...إلخ.

سادسا: العلاقة بين البطالة والتضخم

من خلال الدراسات الاقتصادية المختلفة تم التوصل إلى وجود علاقة بين التضخم والبطالة، ومن تلك الدراسات، الدراسة التي قام بها الاقتصادي الإنكليزي فيليبس الذي وجد من خلال دراسته أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدلات البطالة، وإنها تنخفض بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم والبطالة، تلك العلاقة التي يمكن توضيحها بالرسم البياني الآتي:

الشكل: منحنى فيليبس

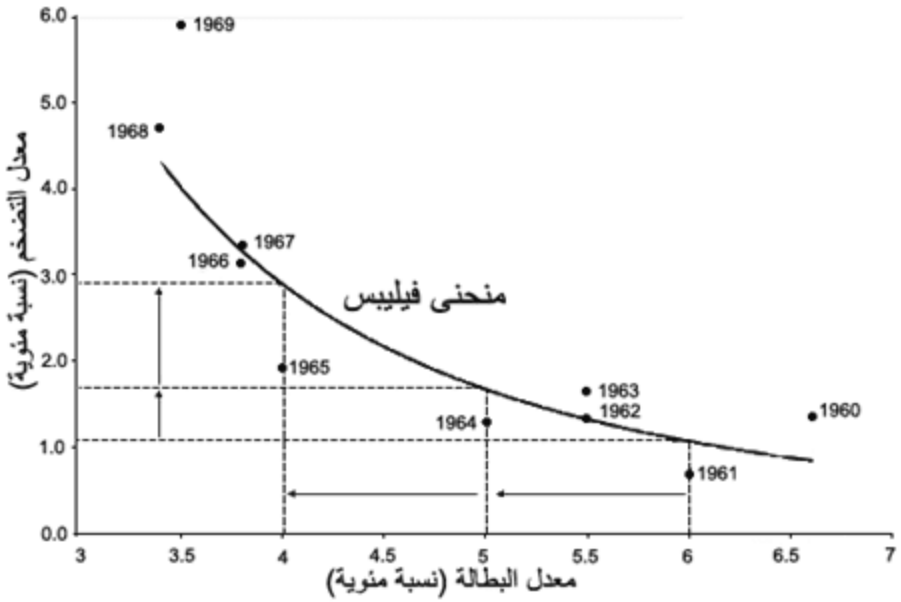

المصدر: محمد طاقة واخرون، أساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص317.

لكن هذه العلاقة ليست ثابتة على إطلاقها فقد تتزامن مظاهر التضخم والبطالة، بحيث يكون هناك معدلات البطالة كبيرة ومعدلات التضخم كبيرة وتسمى تلك الحالة بالتضخم الركودي عندما تصاحب ارتفاع الاسعار مع وجود بطالة.

المحور الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية الجهوية

المطلب الأول: المؤسسات الاقتصادية الدولية

يقصد بالمؤسسات الدولية كل أنواع الاندماجات التي أنشئت على المستوى الدولي من دون أي دافع تجاري. وهي تضم مجموعة من الدول ومثال ذلك المنظمة العالمية للتجارة صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحلف شمال الأطلسي، والبنك الدولي.

وتعرف أيضا المؤسسات الدولية على أنها مجموعة من القواعد التأسيسية التنظيمية والإجرائية المرتبطة فيما بينها، والتي تتسم بالاستقرار النسبي، والتي تتعلق بالنظام الدولي والجهات الفاعلة (بما في ذلك الدول أو أي كيان فاعل) في النظام، وأنشطتها، ويقصد بمصطلح "الاستقرار "النسبي أن تظهر المؤسسة على الأقل بعضا من المثابرة والاستقامة والمرونة في مواجهة الظروف المتغيرة ويقصد أيضا، مرتبطة فيما بينها أن العناصر المكونة لهذه المؤسسات متصلة بطريقة معنوية أبي ذات مغزى، وذلك من خلال علاقة وظيفية أو رسمية.

تختلف المؤسسات حسب الأهداف التي أنشئت من أجلها، أو حسب موقعها الجغرافي، أو حسب مكوناتها ووظائفها، أو أي معيار محدد.

فمن حيث الموقع الجغرافي قد تكون المؤسسات الدولية عالمية (المنظمة العالمية التجارة)، أو إقليمية (رابعة جنوبشرق آسيا).

وتختلف أيضا نوعية العضوية فقد تكون هذه الأخيرة مفتوحة الدول العالم ككل بعد استيفاء الشروط الواجبة فيها، وقد تكون خاصة بنوع من الدول دون نوع آخر.

وتختلف المؤسسات الدولية من حيث الاختصاص فهناك المؤسسات العامة (الأمم المتحدة)، وهناك المؤسسات المتخصصة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية).

قد يكون الاختلاف من حيث الصلاحيات: فقد تكون المؤسسة الدولية ذات صلاحيات واسعة (منظمة حلف شمال الأطلسي) أو ذات صلاحيات محدودة.

وقد يكون الاختلاف من حيث الجانب القانوني، فقد تكون المؤسسات حكومية أو غير حكومية يمكن أن تكون طبيعة النشاط محددة لنوع المؤسسة الدولية، حيث أن هناك مؤسسات مادية، الأنشطة (المنظمة العالمية للتجارة) وأخرى سلوكية الأنشطة (منظمة قانون التنمية الدولية).

أولا: صندوق النقد الدولي

1. نشأة صندوق النقد الدولي:

انشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتونوودز(BrettonWoods) بولاية نيوهامبشير(New Hampshire)بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة ما بين 1-22 جويلية تموز 1944، والتي أقرها ممثلو 44 دولة اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية، والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD الذي رافق نشأته بتأسيس الصندوق لذا عادة ما يطلق على هاتين المؤسستين بتوأم بريتونوودز.

وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد لمعالجة العالم الاقتصادي ما بعد حقبة الكساد الكبير خلال الثلاثينات من هذا القرن التي شهدت آثار وخيمة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمالية مثل افلاس البنوك وتدهور أسعار المنتجات وبطالة واسعة وفقدان مستمر للثقة بالعملات الوطنية وتزايد الطلب على الذهب..، وهو ما أحدث تقلص في حجم المعاملات النقدية في مختلف الدول وانكماش في التجارة وانخفاض في مستويات المعيشة.

ونظرا لهذه الظروف، قدم الاقتصاديان وهما الأمريكي "هاري دكستر وايت" والبريطاني "جون ماينردكينز" أفكارهما لإقامة نظام دولي تجاري تتولاه منظمة تعاونية تضمن تحويل العملات وتحديد قيم واضحة لها وإلغاء القيود والممارسات التي تقيد حركة التجارة والاستثمار. علما أن الصندوق لم يبدأ أعماله إلا في عام 1946 وكان يضم آنذاك 39 دولة عضو.

2. مهام الصندوق النقد الدولي:

وفقا لاتفاقية التأسيس يتولى الصندوق تنفيذ المهام التالية:

تحقيق استقرار في أسعار صرف وترتيبات الصرف المنظمة بين الدول الأعضاء بشكل أشبه بنظام مدفوعات دولية متعددة الأطراف.

تحقيق نمو متوازن للتجارة الدولية بما يكفل ذلك رفع مستوى الإنتاجية والدخول الحقيقية وتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.

تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال المشورة التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الاقتصادية والمالية وتنسيق السياسات بين الدول الصناعية الكبرى.

تقديم التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء اعتمادا على آليات ائتمان- والتي سيرد شرحها لاحقا- بغية إعطاء هؤلاء فرصة لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتهم بدلا من اتخاذ الإجراءات التي قد تلد اختلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

إضافة إلى ذلك، يقدم الصندوق مساعدات فنية كبيرة في مجالات عمل البنوك المركزية ومحاسبة موازين المدفوعات، والضرائب...وغيرها، كما يوفر تدريبا متقدما للعاملين في المجالات المذكورة في الدول الأعضاء من خلال معهد الصندوق.

وفي ضوء ذلك، فإن الصندوق يقوم بالوظائف الرئيسية التالية:

الوظيفة التنظيمية: وتعني بسن القوانين والأنظمة لتحقيق الأغراض الآنفة الذكر.

الوظيفة المالية: وتتم من خلال إدارة القروض القصيرة الأجل المتاحة للدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات (حالات عجز) في موازين مدفوعاتها.

ج. الوظيفة الاستشارية: أي تقديم المشورات (Consultations) الاقتصادية والمساعدات الفنية للدول الأعضاء. حيث يشارك الصندوق بشكل عميق في سياسات الأعضاء المؤثرة بالتبعية على قيم عملاتها، إضافة إلى تقييم الأداء الاقتصادي لكل عضو

بما يعرف في لغة الصندوق بالرقابة (Surveillance)، وهكذا جعلت هذه الوظائف للصندوق ليكون المركز الأول للتعاون الاقتصادي والمالي الدوليين.

ثانيا: البنك الدولي

1. نشأته:

في عام 1941 وضع "هاري وايت" مذكرة حول برنامج للدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية وكان "وايت" يرى أن إنشاء بنك دولي يمكن أن يمثل حافزاً للدول للاشتراك في نظام لتثبيت أسعار الصرف فيما بينها وفي أفريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع بقيادة "هاري وايت" من أجل إنشاء الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وقد تم الاتفاق على مشروع إنشاء البنك الدولي مع الصندوق النقد الدولي ضمن إتفاقية "بريتون–وودز" في جويلية عام 1944، والتي تضمنت أهم معالم النظام Brettonwoods الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية.

أنشئ البنك الدولي وفقاً لما تقدم بإسم (البنك الدولي للإنشاء والتعمير International Bank ForReconstruction And Development" (IBRD الذي هي للإصلاح التعمير وترجمته "، استقرت ترجمته بعد ذلك بمصطلح (التنمية). وهكذا بدا البنك تمويل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاديات المهدمة في أثناء الحرب ثم جهود التنمية. وقد عكست هذه التنمية نشاط البنك في السنوات اللاحقة، حيث بدا نشاطه بالمعاونة في تعمير الاقتصاديات الأوروبية المحطمة في أثناء الحرب، ثم ركز عملياته منذ نهاية الخمسينات على قضايا التنمية في دول العالم الثالث، وفي التسعينات في دول الكتلة الاشتراكية أيضا.

وقد أخذ البنك بفكرة رأس المال القابل للاستدعاء، بمعنى أن الجزء الأكبر 90% من مساهمات الدول الأعضاء في رأس المال البنك تتضمن التزامها بسداد هذا الجزء عند الطلب البنك.

ويطلق عليه أحياناً بنك الدول وقد أنشئ هذا البنك وكذلك الصندوق النقد الدولي وكثير من المؤسسات، بمقتضى إتفاقية "بريتون–وودز" وتمتلك حكومات الدول المكتتبة في رأس ماله وفقاً لإتفاقية تأسيسه التي تقتضي بإقتصار عضوية البنك على الدول الأعضاء في رأس مال الصندوق النقد الدولي كما تقضي بارتباط حصص الدول الأعضاء في رأس مال البنك بحصة كل منها في صندوق النقد الدولي على نحو يتناسب وقوتها الاقتصادية.

وقد أتخذ البنك مقراً له في مدينة واشنطن وبدأ نشاطه 25 يناير 1946 وارتبط بهيئة الأمم المتحدة بموجب الاتفاق المبرم في 15 نوفمبر 1947 ويتكون رأس مال البنك من حصص الدول الأعضاء التي يحددها مجلس محافظي البنك وتسدد على أساس 2% من الذهب أو الدولار و18% بعملة الدولة العضو والباقي وقدره 80% في صورة احتياطي تحت طلب البنك في حالة الضرورة. بلغ رأس مال البنك عند التأسيس 10 مليار دولار ثم زاد إلى 20 مليار دولار عام 1960.

أما أعضاء البنك الدولي فيبلغ 189 دولة هم أنفسهم الأعضاء في صندوق النقد الدولي، إذ اشترط على أي دولة حتى تصبح عضو في البنك يجب أن تنضم أولاً إلى الصندوق.

ويمكن تعريف البنك العالمي للإنشاء والتعمير على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق التنمية والاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال.

1. أهداف البنك الدولي:

تتمثل الأهداف الرئيسية للبنك الدولي، فيما يلي:

- ✓ تقديم ضمان للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفر القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

- ✓ تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.
- ✓ تنمية وتشجيع كل من التجارة والاستثمارات الدولية، والعمل على استقرار موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الإنتاجية اللازمة لتنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنمية مواردها الإنتاجية إلى جانب المعاونة في رفع إنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في الدول الأعضاء.
- ✓ توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والائتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها خطط الإنماء في الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.
- ✓ تخفيف حدة الفقر في الدول متوسطة الدخل والدول الأكثر فقراً والمؤهلة للقروض الائتمانية من خلال تعزيز التنمية المستدامة وتسهيل القروض والضمانات والخدمات غير الإقراضية التي تشمل الخدمات التحليلية والاستشارية.

خلال فترة الخمسينات والستينيات كانت أولوية البنك موجهة لإعادة إعمار وتنمية أوروبا، وبعدها بدأ يقدم معونات خاصة للدول التي تتعاظم فيها مصالح الدول الرأسمالية وعلى خصوص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينيات والسبعينيات أم الدول النامية ذات التوجه غير الليبرالي فلم تكن تحض بأية مساعدات تستحق الذكر، بل أحيانا كانت توضع في القائمة السوداء للبنك.

" وأما الهدف النهائي للبنك فهو مساعدة رأس المال الدولي الخاص في توسعه وسعيه إلى مناطق الاستثمار المربح في الدول النامية، ووسيلته في ذلك هي تمويل بناء شبكة البنية الأساسية والضغط على الحكومات المقترضة لتقديم كافة الامتيازات والحوافز للاستثمار الأجنبي، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير لزيادة حجم ما يعرض في السوق العالمي، مما يعود بالفائدة على الشركات العالمية".

ثالثا: المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية تهتم بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، وتتضمن مجموعة اتفاقيات تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية.

1.مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في ما يأتي:

المبدأ الأول –عدم التمييز بين الدول الأعضاء: معناه أن منتجات أي دولة عضو يجب أن تلقى نفس المعاملة بالنسبة لكل الدول، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المتساوية بين الدول الأعضاء، ويمنع اللجوء إلى الحواجز التجارية بصورة انتقائية.

المبدأ الثاني إزالة كافة القيود على التجارة سواءا كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية ويستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث –اللجوء إلى التفاوض: وذلك بعرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.

2.مهام المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص أهم مهام المنظمة في النقاط التالية:

–تسهيل تنفيذ وإدارة اتفاقيات "الجات متعددة الأطراف، بالإضافة إلى الإتفاقيات الجماعية الأربع، والتي لم تتحولإلى اتفاقيات متعددة الأطراف، ولذلك فهي اتفاقيات ملزمة لمن وافق على الانضمام فقط، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضي بين الدول الأعضاء التنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو للشروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

-الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشأة الجهاز تسوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجانالتحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

-إدارة جهاز مراجعة السياسات الخارجية للدول الأعضاء والتي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة (كلعامين للدول النامية، وكل أربعة أعوام للدول المتقدمة)، بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضمار، ومدى توافقها مع أحكام الجات وتعميم المعلومات هذا الشأن على جميع الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها، والقدرة على التو نتائج تلك السياسات.

-تحقيق قدر أكبر من التناسق في صنع السياسة الاقتصادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوقالنقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات التابعة له.

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية

التكتلات الاقتصادية هي مجموعات من الدول تقوم بإزالة الحواجز والقيود التي تعيق المعاملات التجارية بينها والتي تحول دون حرية تنقل عوامل الإنتاج، كما تلزم هذه الدول بموجب الاتفاقيات المبرمة بينها بأن تنسق السياسات الاقتصادية وتحد نوعا من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء يهدف إلى زيادة الإنتاجية، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

أولا: الإتحاد الأوروبي

تشكلت منطقة الاتحاد الأوروبي عبر سلسلة من المراحل والترتيبات بين الدول الأعضاء ، حيث كانت الحاجة الماسة للتنسيق سببا في الإصرار على استغلال أوجه التشابه والاختلاف على حد سواء، ومن خلال العديد من المعاهدات التي أفضت إلى بروزها كدولة واحدة ، هذا إلى جانب ما أفرزته تلك المحاولات المدعومة بإطار مؤسسي مسؤول على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

ففي سنة 1947 تم توقيع اتفاقية الإتحاد الاقتصادي (الجمركي) لدول البينولوكس، وكان يشمل ثلاث دول أوروبية هي: هولاندا، بلجيكا ولكسمبورغ، لتتسع فيما بعد التشكيلة وتصبح 16 دولة مكونة بهذا العدد المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، والتي تعهدت

بممارسة تعاون وثيق في علاقتها الاقتصادية المتبادلة، وقد تناول هذا الالتزام بشكل أساسي تنمية الإنتاج الوطني والاستقرار المالي، وحرية التبادل بين الدول الأوروبية.

وفي عام 1950 اقترح روبرت شومان وزير خارجية فرنسا إقامة الجماعة الاقتصادية الأولى التي تتعلق بالفحم والصلب، وفي عام 1951 كونت معاهدات باريس جماعة الفحم والصلب الأوروبية، وفي مارس 1957 وقعت حكومات فرنسا، ألمانيا الاتحادية، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ معاهدات روما التي نشأت بمقتضاها الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ومنها إنشاء السوق الأوروبية المشتركة . وقد تضمنت معاهدة روما تحقيق النقاط التالية:

- إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء، ووضع تعريفة جمركية موحدة بين دول الإتحاد وباقي الدول الأخرى.
- إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال وللأشخاص والخدمات بين الدول .الأعضاء.
- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

وينبغي على كل دولة راغبة في الانضمام لدول الإتحاد الأوروبي لمنطقة اليورو أن تخضع للشروط التي حددتها معاهدت ماستريخت سنة 1992 لاسيما المادة . 109 . منها، والمتمثلة في ما يلي:

- يجب ألا يزيد معدل التضخم على 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر من ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة.
- يجب ألا تزيد معدلات الفائدة طويلة الأجل على 2% فوق متوسط أسعار الصرف في أكثر الدول الثلاث استقرارا في الأسعار.
- يجب أن تظل أسعار الصرف للدول الأعضاء في حدود تقلبات عملتها خلال السنتين السابقتين قبل الانضمام.
- يجب ألا يزيد الحد الأقصى للمديونيات الجديدة عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي لضمان عجز الموازنة في الحدود المعقولة، كما يجب ألا يزيد مستوى المديونية الحكومية عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

- أن تكون البنوك المركزية للدول الراغبة في الإنظمام مستقلة تمام الاستقلال عن الحكومة في سياستها النقدية، وأن يتم دراسة طلب إنظمام خلال فترة عامين، يبدأ حسابها عند تقديم الطلب، ويتم دراسة ملف عملة هذه الدولة وأوضاعها النقدية والائتمانية فظلا عن أوضاعها الإقتصادية العامة.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. (NAFTA)

1.**نشأة النافتا:** وهي اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية في عهد الرئيس (NAFTA)نشأت فكرة النافتا الأمريكي جورج بوش الأب، وقد تزامنت هذه الفكرة مع فترة الركود الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش خاصة بعد وكان في الواقع أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية تعثر مفاوضات جولة أورجواي باعتبارها المحرك الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، لذا فقد فكرت الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، حتى تشجع التجارة البينية وتعمل على زيادة الاستثمار، ومن تم انخفاض معدل البطالة وإنعاش الاقتصاد مرة أخرى، وقد ساعد على طرح هذه الفكرة إسراع دول المجموعة الأوروبية في عمليات التكامل الاقتصادي والنقدي، مما سيجعلها قوة اقتصادية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية".

وبعد مباحثات مضنية استمرت 14 شهرا توصلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ي 12-08-1992 إلى توقيع اتفاقية مبدئية تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها وبناءا على هذه الاتفاقية يتم إلغاء معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية بين هذه البلدان خلال فترة انتقالية بدأت من أول يناير 1994 وهو تاريخ سريان هذه الاتفاقية وتنتهى في أول يناير 2008، كما تحرر وتيسر الاستثمار عبر الحدود وتوسع التعاون بشأن البيئة والعمالة.

2.**أهداف النافتا:** قام هذا التكتل الاقتصادي على تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

أ-إلغاء الحواجز الجمركية، وتحرير التجارة وزيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء.

ب-زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكية، وفي نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

ت-علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

ث-زيادة معدل نمو الناتج المحلي والدخول للدول الأعضاء حيث تشير الدراسات أنه من المنتظر زيادة حقيقية في دخل المكسيك بنحو 05% من ناتجها المحلي الإجمالي، ونحو 0.3% في الولايات المتحدة و0، 87% في كندا وفيما يخص المستوى القطاعي وافقت المكسيك على تحرير قطاع الذرة، بينما وافقت الولايات المتحدة على تخصيص الحواجز التي تفرضها على التجارة في الفاكهة الطازجة والخضروات.

ج- زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى، وتحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات الأخرى، وزيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والتي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

ح- محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، وتنشيط التجارة العالمية ومحاربة انتشار الكساد الاقتصادي، ومواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا وآسيا وبالتحديد اليابان.

خ- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

3.**تجمع بلدان جنوب شرق آسيا(ASEAN):** أسسترابطة أمم جنوب شرق آسيا أو رابطة التعاون الاقتصادي سنة 1967م في بانكوك من جانب الأعضاء الخمسة الأصلية (إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند)، وانضمت بروناي سنة 1984وفيتنام سنة 1990 ولاوس وميانمار سنة 1997 وكمبوديا سنة 1999.

ومن بين الأهداف التي سعت الرابطة لتحقيقها ما يلي:

-خلق مجموعة اقتصادية ذات قدرة على المنافسة الإقليمية وخصوصا مع اليابان وعالميا مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

-تجاوز الهواجس الأمنية التي كانت إلى حد ما وراء تأسيسها في السنوات الأولى من عمرها لوقف المد الشيوعي أنذاك إلى جانب الحد من النشاط الاقتصادي المتصاعد لليابان.

-ضمان حرية التدفق الحر للمسلع والخدمات.

-الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية والاقتصادية في المدى الطويل.

-الاستفادة من الفرص الجديدة وإزالة الحواجز الجمركية وزيادة الإنتاج والاستهلاك الناتجين عن التخصص وفقا للميزة النسبية.

-تعزيز القوة التفاوضية في المحافل الدولية الاقتصادية متعددة الأطراف لعرض خصوصية هذه المنطقة من العالم ذات الكثافة السكانية والتنوع العرقي، إضافة إلى مخاطر موقعها الجغرافي وتأثيرات الصراع الكوري والضغط الاقتصادي العربي الذي تمارسه كل من اليابان والصين.

-دعم التكامل الإقليمي وبين الدول الأخرى من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضمان حرية تحويل وحركة أرباح هذه الاستثمارات.

4.مجلس التعاون الخليجي:

أ- نشأة مجلس التعاون الخليجي بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون الخليجي مع مؤتمر القمة العربية الحادي عشر المنعقد في عمان بالأردن في نوفمبر 1980، حيث

طرح أمير دولة الكويت تصورا لإستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات، وقد رحبت به دول المنطقة بشكل عام، ففي فيفري 1981عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت، وفي مارس 1981 عقد وزراء خارجية الدول الخليجية الست اجتماعا في مسقط سلطنة عمان تمت فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس.

وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر 2001، والتي أقرت البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من جانفي 2003 وتخطي مرحلة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس.

ومن جانب آخر فقد رحبت أغلب الدول العربية والأجنبية بقيام المجلس، وذلك بالإضافة إلى الارتياح الذي لقيته هذه المبادرة من داخل دول المجلس نفسها وهكذا فإن قيام المجلس قد لقي تأييدا واسعا وتفاؤلا كبيرا من قبل الدول العربية، فقد أعلن على سبيل المثال نائب رئيس الوزراء العراقي في حديث الصحيفة الجزيرة السعودية بتاريخ 22 مارس 1981 عن تأييد بلاده لإنشاء المجلس ومن المغرب بعث الملك الحسن الثاني برسالة تهنئة إلى زعماء دول الخليج العربية، كما رحبت موريتانيا بقيام المجلس وأصدرت الحكومة بيانا أوضحت فيه بأن هذه الخطة تخدم أهداف الجامعة العربية، وفي الجمهورية العربية اليمنية رحب وزير الخارجية بقيام المجلس وقال إن من شأنه أن يحقق نجاحا في خدمة القضايا العربية المصيرية، وأكد وزير الدولة في اليمن الديمقراطية للموطن الكويتية يوم 17 مارس 1981 تأييد بلاده لقيام المجلس، وفي تونس جدد رئيس الوزراء في حديث صحفي بتاريخ 17 ماي 1981 تأييد بلاده لقيام المجلس، وقد أشاد الأمين العام الجامعة الدول العربية بإقامة المجلس وأوضح أن مجلس التعاون يتفق مع ما تنص عليه المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية من أن للدول الراغبة في تعاون أوثق وروابط أقوى أن تعقد بينها من

الاتفاقيات ما تشاء لتحقيق هذه الأعراض، كما أنه وصف هذه الخطوة بأنها إيجابية نحو تحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها الجامعة، كما أبدت العديد من الدول الأجنبية قيام مجلس التعاون الخليجي مثل الولايات المتحدة، الأمريكية فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، النمسا، هولندا، الهند، يوغسلافيا.. وغيرها بالإضافة إلى الأمم المتحدة".

ب- **دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي:** يمكن إيجاز أهم دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي فيما يلي:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في بحالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المالية والحيوانية.
- إنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير علىشعوبها.

وقد حدد النظام الأساسي مجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في محالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المالية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

5.إتحاد المغرب العربي:

1.**النشأة والتأسيس:** تأسس اتحاد دول المغرب العربي بين خمس دول وهي ليبيا، تونس، الجزائر المغرب وموريتانيا عقب توقيع اتفاقية مراكش في 17 فبراير 1998، فعلى الصعيد الاقتصادي تم إنشاء مجموعة من اللجان وهي اللجنة المالية والجمركية، لجنة الاقتصاد وقد أسند لها القيام بالدراسات الاقتصادية للجنة العليا لوضع مشروع التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء موضع التنفيذ، وقد عرفت السنوات التي أعقبت تأسيس الإتحاد المغاربي تطورا هاما في محال العلاقات الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال اجتماع وزراء الخارجية في ديسمبر 1990 الذي وضع فيه المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وقد حددت هذه المحاور في ثلاثة عناصر اقتصادية رئيسية وهي:

- **منطقة للتبادل الحر**: وكان الهدف منها رفع جميع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الإتحاد، وكان من المفروض تحقيق ذلك قبل عام 1992.
- **اتحاد جمركي:** وهدفه توحيد النظام الجمركي في الدول الأعضاء، وبالتالي توحيد التعريفة الجمركية بين الدول الخمس من جهة وبين الدول الأخرى، وكان من المفترض الوصول إلى هذا الاتجاه قبل عام 1995 إلا أنه لم يتحقق أيضا.
- **سوق مغاربية مشتركة:** وتهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة وانتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال بين دول الإتحاد، وكان من المتوقع الوصول إلى ذلك قيام عام 2000.
- **الاندماج الاقتصادي المغاربي:** وذلك بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.**المعوقات:** ينفق الكثيرون أن الإطار المؤسسي للمغرب العربي بعد مناسبا لتفعيل التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، بحيث أن تفعيله يحتاج إلى إزالة العراقيل الآتية:

-اشتراط قاعدة الإجماع التطبيق قرارات

-إيجاد نظرة موضوعية عقلانية لإلغاء التداخل السياسي بالاقتصاد:

-ارتحال الأغراض وعدم وضوح الأولويات

-سوء اختيار قيادات العمل المشترك.

-تغليب النظرة القطرية عند اقتراح توطين المشاريع على حساب الجدوى الاقتصادية والمزايا النسبية.

قائمة المراجع

الكتب:

1. السيد محمد أحمد السيرتني، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2014
2. متوكل بن عباس محمد مهلهل، مبادئ الاقتصاد – مدخل عام، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009
3. بسام حجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010
4. فتحي عبد العزيز الرواشي، الاقتصاد والسوق، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007
5. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009
6. محمود الوادي واخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007
7. علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد مفاهيم – مصطلحات – أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
8. عبد الجبار السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، عمان، الأردن، 2005
9. أحمد على جرادات، النظام الاقتصادي في الإسلام، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2015
10. عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد المالية العامية، دار زهران للنشر، الأردن، 2013
11. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000
12. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

13. محمد أكرم العدواني، العمل المؤسسي، دار ابن حزم، لبنان، ط1، 2002
14. حسين حريم، إدارة المنظمات المنظور الكلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2003
15. حسين إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005
16. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مبادئ علم الاقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2016
17. فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017
18. رواد زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010
19. ناصر دادي عدون، عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
20. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2008
21. نبيل حشاد، منظمة التجارة العالمية أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2001
22. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014
23. إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ج1، دار اليازوري، الأردن، 2012
24. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010
25. سعود زايد مشكور، محمد حسن رشم، التضخم الاقتصادي والمعالجة المحاسبية، دار الدكتور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2012

26. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000
27. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
28. إياد عبد الفتاح السنسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014

المقالات العلمية:

الرسائل والأطروحات العلمية:

1.بني أحمد عامر سليمان، تقدير حالة الاستهلاك الخاص في الأردن، 1980، 2013، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2015
2.روابح عبد الرحمن، أثر الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الخارجية للتكتل الاقتصادي الأوربي، دراسة قياسية للفترة، 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2018
3.كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي، دراسة مقارنة بين التجربة الأوربية والتجربة المغاربية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013-2014
4.بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة 2015-2016

المقالات العلمية:

1.معيزي قويدر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد 04، العدد 01، 2013
2.سامية منزر، زرفة بولقواس، الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الالكترونية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، المجلد 12، العدد 01، 2020

3.حسين عبد الرحمن واخرون، محددات الادخار العائلي في الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، المجلد 05، العدد 01، الأردن، 2018

4.عبد الكريم جابر سنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي مقاربة مع تجارب عالمية، (الدروس والمستجدات)، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، العدد 05، 2015

5.عبد اللطيف حدادين، إلياس صالح، السياسات النقدية كالية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-200)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، المجلد 07، العدد 03، 2016

6.غفران خضور واخرون، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي في سورية خلال الفترة (1990 – 2010)، مجلة جامعة البعث، حمص، سورية، المجلد 37، العدد 01، 2015

المطبوعات الجامعية

1.عبد الله غلش، مطبوعة في مقياس: مدخل للاقتصاد، موجهة إلى طلبة السنة أولى ليسانس جذع مشترك علوم اقتصادية وتجارية وعلوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2021/2020

2.حيزية لصاق، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصادية، موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس، جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018/2017

3.عزالدين حملة، مطبوعة بعنوان: مدخل لعلم الاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2023/2022

4.نعيمة بن العامر، مطبوعة دروس مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد، موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2024/2023

5.محمد بوقليع، محاضرات في مقياس مدخل الاقتصاد، مقدمة لطلبة الليسانس سنة الأولى، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2018/2017

6.توفيق بوجنان، محاضرات في مدل علم الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي مغنية، 2023/2022

7.حنان سلاوتي، ملخص محاضرات مقياس اقتصاد مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2023/2022.